جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:

- **سهيلة بلعباسي**
- **نور الهدى لعمش**

تحت إشراف الأستاذ:

عقون عبد السلام

بعنوان:

نظام الإنذار المبكر IRIS كأسلوب لإدارة مخاطر الملاءة المالية في شركات التأمين

(دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT)

أعضاء لجنة المناقشة

سيلم حمود	**أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
عقون عبد السلام	**أستاذ التعليم العالي**	**مشرفا**
جايز كريم	**أستاذ محاضر أ**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2025/2024


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

" ولئن شكرتم لأزيدنكم"

نشكر الله عز وجل ونحمده الذي بفضله استطعنا إنجاز هذا العمل

" ومن يتوكل على الله فهو حسبه"

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد لإنجاز هذه المذكرة وبالأخص الأستاذ المشرف " عقون عبد سلام" وكل الأساتذة الذين لم يبخلو علينا بالتوجيهات وارشادات مع تحياتنا لهم بالمزيد.

نشكر كل من ساهم في هذه المذكرة ولو بالكلمة الطيبة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

إهداء

أهدي عملي هذا إلى من رباني وكافح من أجلي.. إلى المصباح الذي أنار دربي.. ولمن أحمل اسمه بكل افتخار.. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد .... أبي العزيز حفظه الله.

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها.. إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت تنير دربي في الليالي المظلمة.. سر قوتي ونجاحي ... أمي حفظها الله.

إلى من وهبني الله بوجودهم، مصدر قوتي، وسندي، وأرضي الصلبة، وجدار قلبي المتين... إخوتي وأخواتي.

إلى من جعلوا هذه الرحلة أكثر متعة واقل صعوبة، شكراً على لحظة ودعم، لكل كلمة مشجعة، ولكل الذكريات الجميلة التي صنعناها معاً... صديقاتي وأحبتي.

ها أنا اليوم أكملت مسيرتي الجامعية، وذلك بفضل الله سبحانه وتعالى فالحمد لله على ما وهبني.

فمن قال أنا لها نالها، وانا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها فالحمد لله شكراً وامتناناً على البدء والختام.

وآخر دعواهم الحمد لله رب العالمين



سهيلة بلعباسي

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل.. أرجو من الله العلي العظيم أن يتقبله منا وأن يجعله في ميزان حسناتنا يوم القيامة.

أهدي الفرحة بإتمام عملي هذا إلى:

من كانت رمزاً للتضحية، إلى من كانت لي سندا في هذه الحياة.... إلى أمي الغالية أطال الله عمرها.

إلى من أطفأ ظلمة جهلي وكان خير مرشد، إلى من ضحى من أجل أن ينير دربي وطريقي.... أبي العزيز أطال الله عمره.

ولا أنسى بالذكر إخوتي: بسمة، جنان، ماهر.

إلى من جمعني بهم القدر وكانوا خير رفقة لي، إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد حتى ولو بالكلمة الطيبة.



نور الهدى لعمش

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة كيف يساهم نظام الإنذار المبكر IRIS في إدارة مخاطر الملاءة المالية في الشركة الجزائرية للتأمينات، وذلك من خلال حساب عدة مؤشرات مالية خاصة بنظام الإنذار المبكر IRIS.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك عدة مؤشرات مالية تم حسابها في الدراسة قد وقعت ضمن المدى المقبول للمعايير التي وضعتها الهيئة الإشرافية على التأمين، أما المؤشرات المالية التي لم تقع ضمن المدى المقبول فهي تعتبر إنذار مبكر لحدوث عسر مالي في الشركة الجزائرية للتأمينات، وبالرغم من هذا إلا أنها قد تحكمت في إدارة مخاطرها المالية بشكل يمكنها من تحقيق هامش ملاءة مالية بما يساعدها في الحفاظ على ملاءتها المالية، سمعتها لدى زبائنها، استمرارية نشاطها والسعي لتدنية درجة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، ملاءة مالية، نظام إنذار مبكر IRIS.

Abstract:

The study aimed to find out how the IRIS early warning system contributes to solvency risk management in the Algerian Insurance Company, by calculating several financial indicators related to the IRIS early warning system.

The study found that several financial indicators calculated in the study fell within the acceptable range of the standards set by the Insurance Supervisory Authority, while the financial indicators that did not fall within the acceptable range are considered an early warning of financial distress in the Algerian Insurance Company, despite this, it has controlled its financial risk management to enable it to achieve.

Keywords: Risk Management, Solvency, IRIS Early Warning System.

فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
ملخص	
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	06
تمهيد	07
المبحث الأول: إدارة مخاطر الملاءة المالية	08
المطلب الأول: ماهية الملاءة المالية	08
المطلب الثاني: مخاطر الملاءة المالية	09
المطلب الثالث: إدارة مخاطر الملاءة المالية ودورها	10
المبحث الثاني: نظام الإنذار المبكرIRIS	13
المطلب الأول: ماهية نظام الإنذار المبكرIRIS	13
المطلب الثاني: مؤشرات نظام الإنذار المبكرIRIS	14
المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لنظام الإنذار المبكرIRIS	21
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	21
المطلب الأول: دراسات أكاديمية باللغة العربية	21
المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية	23
المطلب الثالث: دراسات باللغة الأجنبية	24
المطلب الرابع: الفرق بين دراستنا والدراسات السابقة	26
خلاصة	27
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	28
تمهيد	29
المبحث الأول: تقديم الشركة محل الدراسة	30
المطلب الأول: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	30
المطلب الثاني: المنتجات التي تقدمها الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	32
المطلب الثالث: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات – فرع برج بوعريريج–	33
المبحث الثاني: الوضعية المالية الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	37
المطلب الأول: تطور رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	37

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: هيكلة محفظة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	38
المطلب الثالث: تحليل الملاءة المالية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	39
المبحث الثالث: حساب مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS	42
المطلب الأول: مجموعة الأخطار التأمينية	42
المطلب الثاني: مجموعة أخطار الاكتتاب	44
المطلب الثالث: مجموعة المخاطر المالية	46
المطلب الرابع: مجموعة أخطار الاحتياطات	48
المطلب الخامس: مناقشة النتائج	49
خلاصة	51
الخاتمة	52
قائمة المراجع	56

قائمة الجداول والأشكال



قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01): تطور رقم أعمال الشركة خلال فترة الدراسة	37
الجدول رقم (02): هيكلة محفظة نشاط الشركة خلال السنة 2023	38
الجدول رقم (03): مخصص الأخطار السارية للشركة خلال فترة الدراسة	40
الجدول رقم (04): مخصص التعويضات للشركة خلال فترة الدراسة	40
الجدول رقم (05): هامش الملاءة المالية للشركة خلال فترة الدراسة	41
الجدول رقم (06): نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الفائض خلال فترة الدراسة	42
الجدول رقم (07): نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض خلال فترة الدراسة	43
الجدول رقم (08): نسبة التغير في الاكتتاب خلال فترة الدراسة	44
الجدول رقم (09): نسبة ربحية الاكتتاب خلال فترة الدراسة	45
الجدول رقم (10): نسبة عائد الاستثمار خلال فترة الدراسة	46
الجدول رقم (11): نسبة السيولة خلال فترة الدراسة	46
الجدول رقم (12): نسبة التحصيل خلال فترة الدراسة	47
الجدول رقم (13): نسبة تطور الاحتياطي خلال فترة الدراسة	48
الجدول رقم (14): نسبة تغير الاحتياطي عن سنتين إلى الفائض خلال فترة الدراسة	48
الجدول رقم (15): نسبة عجز الاحتياطات المقدرة الحالية خلال فترة الدراسة	50

قائمة الأشكال:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لوكالة CAAT فرع برج بوعريريج	35
الشكل رقم (02): تمثيل بياني لتطور رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمينات خلال سنوات الدراسة	38
الشكل رقم (03): هيكل محفظة نشاط الشركة لسنة 2023	39

مقدمة

مقدمة:

يعد قطاع التأمين من أهم القطاعات المالية المهمة التي تعتمد عليها اقتصاديات بعض الدول، وذلك لما يؤديه من دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى كونه يساهم بنسبة ملحوظة في الناتج الداخلي الخام لبعض الدول.

يتمثل نشاط قطاع التأمين في القيام بتقديم الخدمات التأمينية للعملاء في شكل عقود (اتفاقيات) بينها وبين المؤمن لهم، بهدف حمايتهم من المخاطر التي يمكن أن تواجههم في المستقبل، وذلك عن طريق إصدار وثائق التأمين التي تتضمن وتوضح قيمة الأقساط الذي ينبغي على المؤمن لهم دفعه مقابل الحصول على تغطية من المخاطر، بالمقابل تلتزم شركات التأمين بتعويضهم في حال حدوث المخاطر المؤمن ضدها وذلك خلال فترة زمنية معينة.

إن تعدد وتنوع النشاطات التي تقوم بها شركات التأمين والخدمات التي تقدمها، جعلها تواجه العديد من المخاطر بعضها خاص بقطاع التأمين بينما البعض الآخر يؤثر على جميع المؤسسات الاقتصادية وهذه المخاطر تؤثر على أدائها ومردوديتها في المستقبل، ويؤدي إلى إفلاس هذه الشركات وفشلها في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المؤمن لهم، حيث تعتبر القدرة المالية من أهم أهداف شركات التأمين لأنها تضمن السير الحسن للقطاع والتأطير الأمثل لنشاطها.

تحاول شركات التأمين التحكم وإدارة هذه المخاطر بهدف تجنبها أو العمل على تقليلها قدر الإمكان، مما يتطلب اختيار الطريقة الأنسب لإدارتها، ويعد نظام الإنذار المبكر IRIS أحد أهم الطرق الحديثة التي تعتمدها هذه الشركات لفهم مدى قوتها المالية وتحليل ملاءتها المالية، ويتم ذلك من خلال حساب مجموعة من المؤشرات المالية التي تساهم في تزويد صناع القرارات المالية بفكرة دقيقة للوضع المالي للشركة، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات مناسبة وتطبيق الإجراءات الملائمة بما يتماشى مع حالة الشركة.

أولاً. الإشكالية: مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى قدرة نظام الإنذار المبكر IRIS في تنبؤ بمخاطر الملاءة المالية في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT؟

ومن التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الجزئية التالية:

1. ما مدى التزام شركات التأمين في الجزائر بالضوابط التي وضعت للتقليل من المخاطر المالية؟
2. هل تطبق شركات التأمين الجزائرية نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بمخاطر الملاءة المالية؟
3. كيف هي مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT؟

ثانيا. فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤلات الفرعية تم اقتراح الفرضيات التالية:

1. تطبق شركات التأمين في الجزائر القوانين والتعليمات التي وضعت للتقليل من المخاطر المالية وذلك التزاما بقانون التأمين.
2. لا، تطبق شركات التأمين الجزائرية نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بمخاطر الملاءة المالية.
3. مؤشرات نظام الإنذار المبكر في الشركة الجزائرية للتأمينات تقع ضمن المدى المقبول للمعايير الموضوعة من قبل الهيئة الاشرفية للتأمين.

ثالثاً. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة دور إدارة المخاطر وأهمية وجودها في شركات التأمين، وذلك لأنها تعتبر وسيلة للتحكم في المخاطر بالاعتماد على نظام الإنذار المبكر، مما يؤدي إلى رفع مصداقية قوائمها المالية والتي تحتوي على معلومات قصد تعزيز ملاءتها المالية، وذلك لضمان أداء دورها من خلال الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية اتجاه الأطراف المعنية.

رابعا. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على الملاءة المالية.
2. معرفة المخاطر المتنوعة التي تؤثر على قدرة الشركة في الوفاء بالتزاماتها المالية.
3. تطبيق نظام الإنذار المبكر للتنبؤ بمخاطر الملاءة المالية.
4. إبراز قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها من خلال دراسة وتحليل مختلف جوانب ملاءتها المالية.

خامسا. أسباب اختيار موضوع الدراسة: هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع وهي:

1. أهمية الموضوع بالنسبة للتخصص.
2. قلة الأبحاث والدراسات التي تتناول هذا الموضوع.
3. أهمية شركات التأمين في القطاع الاقتصادي.

4. عدم إدراك المؤسسات الاقتصادية لدور إدارة المخاطر في تقوية المؤسسة اتجاه ما يمكن أن تتعرض له من مخاطر.

سادسا. حدود الدراسة:

1. **الحدود المكانية:** تتمثل حدود الدراسة المكانية في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT للقيام بدراستنا الميدانية.
2. **الحدود الزمانية:** تمت دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT خلال الفترة الممتدة بين (2020-2023).

سابعا. منهج الدراسة:

قمنا بتناول موضوع الدراسة من خلال الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، وذلك بالاعتماد في جزئه النظري على المنهج الوصفي من خلال تقديم المفاهيم المرتبطة بالإطار العام للملاءة المالية ومختلف المخاطر المرتبطة بها، وكذلك عرض مفاهيم حول إدارة المخاطر ودورها، إضافة إلى عرض مختلف مؤشرات نظام الإنذار المبكر.

اما في الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا المنهج التحليلي وفق أسلوب دراسة الحالة من خلال معالجة المعلومات المحاسبية والمالية المتعلقة بالشركة الجزائرية للتأمينات وتحليلها في جداول وأشكال للكشف من خلالها عن مختلف المخاطر التي تواجه هذه الشركة.

ثامنا. هيكل الدراسة: تم معالجة هذا البحث من خلال فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، وذلك كما يلي:

جاء الفصل بعنوان الإطار النظري للدراسة، ويضم ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول والثاني منه عموميات إدارة مخاطر الملاءة المالية، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لعرض أهم الدراسات السابقة التي قد قامت بدراسة مثل هذه الدراسة.

أما الفصل الثاني لهذا البحث والخاص بالدراسة الميدانية، فقد قسم أيضا إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول التعريف الشركة الجزائرية للتأمينات، أما المبحث الثاني فقد خصصناه للتعريف بالفرع للشركة الجزائرية للتأمينات في ولاية برج بوعريريج، والمبحث الثالث فقد قمنا فيه بتحليل مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS في الشركة الجزائرية للتأمينات.

=

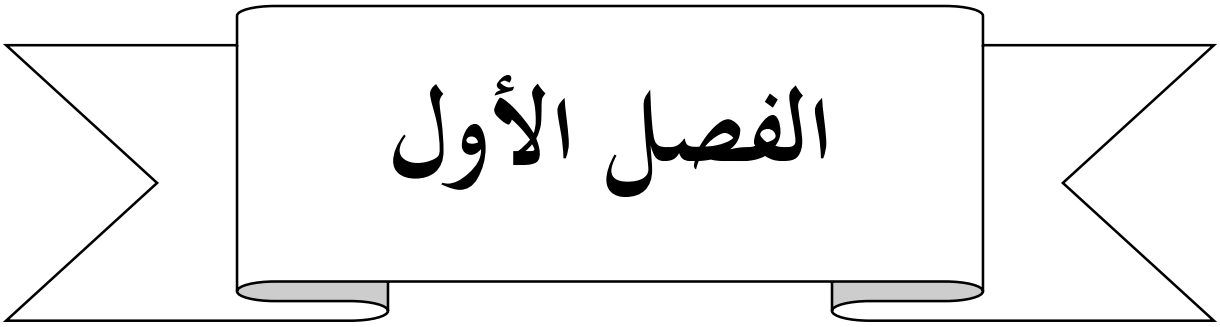

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

إن نشاط التأمين شهد انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة، وأصبح من بين أهم النشاطات التي تدعم النشاط الاقتصادي للدول، وبادراك أهميته في النشاط الاقتصادي استدعى الأمر إنشاء شركات التأمين والتي تقوم بعدة أدوار فمن خلالها يتم حماية ممتلكات الأفراد والمؤسسات من المخاطر والتي تؤثر عليها سلباً، ومن هذه المخاطر نذكر مخاطر الملاءة المالية والتي تنتج عنها عدم قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الأطراف المعنية بالتأمين، مما دفعها لإيجاد أداة ووسيلة تمكنها من تحديد وتقييم وقياس هذه المخاطر لأجل تقليلها وتجنب الآثار المترتبة عليها وتمثلت هذه الأداة في إدارة المخاطر بحيث تلعب هذه الأخيرة دورا فعالا في مواجهة وتغطية المخاطر التي تواجه ملاءة هذه الشركات، وذلك من خلال اختيار أساليب تساعد على إدارة هذه المخاطر ومن بين هذه الأساليب أسلوب نظام الإنذار المبكر IRIS والذي تم اعتماده من قبل هيئة الإشراف والرقابة على التأمين الأمريكية NAIC كأسلوب للتنبؤ بمخاطر الملاءة المالية في شركات التأمين.

لذا قمنا بالتطرق في هذا الفصل إلى هذه المباحث:

المبحث الأول: إدارة مخاطر الملاءة المالية.

المبحث الثاني: نظام الإنذار المبكر IRIS.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: إدارة مخاطر الملاءة المالية

إن عمل المؤسسات المالية في بيئة تتسم بشدة المنافسة يزيد من أهمية وجود أنظمة لإدارة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسات خاصة مخاطر الملاءة المالية وذلك بتحديدها وتقييمها من أجل إدارتها بطريقة سليمة للسيطرة على آثارها السلبية التي يمكن أن تنعكس بشكل سلبي على المؤسسات المالية مما يساهم في تطوير المؤسسات المالية وتحقيقها لأهدافها.

المطلب الأول: ماهية الملاءة المالية في شركات التأمين

في هذا المطلب سنحاول التطرق إلى تعريف الملاءة المالية وكذلك إلى أهميتها:

أولاً. تعريف الملاءة المالية: يمكن تعريفها على أنها:

توفير القدرة الدائمة لشركة التأمين للتسديد، أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها تجاه المشتركين في أي وقت ممكن[1].

قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها عند تواريخ الاستحقاق بمعنى أن تكون قادرة على سداد التزاماتها تجاه حملة الوثائق في وقتها المحدد أو عند حدوث الخطر المؤمن ضده دون أن تؤدي عملية السداد إلى التعثر والتوقف أو إفلاس هذه الشركات[2].

قدرة المنشأة على سداد التزاماتها عند الاستحقاق[3] .

وفي الأخير يمكن تعريف الملاءة المالية: على أنها قدرة المؤسسات المالية على تسديد التزاماتها المالية عند موعد استحقاقها.

---

[1]– دليلة هامل، عبد الرحمن العايب، **أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على ملاءة شركات التأمين التكافلي**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، جانفي 2018، ص47.

[2]– زروخي صباح، زيتوني كمال وآخرون، **أهمية دراسة المؤشرات المالية والتقنية لشركات التأمين في الجزائر**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد03، العدد01، 2018، ص03.

[3]– ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص298.

ثانياً. أهمية الملاءة المالية: تكمن أهمية الملاءة المالية فيما يلي[1] :

- **حاملي وثائق التأمين أو المشتركون:** الذين يهمهم قدرة شركة التأمين في المستقبل على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها والمبين في وثيقة التأمين.
- **المستثمرون أو المساهمون:** الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة بالإضافة إلى توزيع الأرباح الذين وعدوا بها.
- **الموظفون في الشركة:** الذين يهمهم الاستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم وهذان العاملان يمكن أن يتأثر أحدهما أو كلاهما إذا أفلست شركة التأمين أو واجهتها صعوبات مالية.
- **هيئات الإشراف والرقابة:** التي على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة بالسوق.
- **الإدارة العليا:** التي تهتم بمتانة المركز المالي لشركة التأمين التكافلي والذي يؤثر على سمعتها وفرص عملها في المستقبل لدى هذه الشركة أو الشركات الأخرى.

المطلب الثاني: مخاطر الملاءة المالية في شركات التأمين

تواجه المؤسسات المالية عدة مخاطر يمكن أن يؤثر على ملاءتها المالية وهي[2] :

أولاً. أخطار الاكتتاب: هو الخطر الذي يحدث عندما يكون متوسط قيمة المطالبات الفعلية يختلف عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين، وتسعى شركات التأمين إلى تخفيض خطر الاكتتاب من خلال بيع عدد كبيرا جداً من وثائق التأمين وتقديم أنواع مختلفة من التغطيات التأمينية وذلك في مناطق جغرافية مختلفة، انخفاض خطر الاكتتاب يخفض كمية رأس المال المطلوب لمستوى معين من خطر العسر المالي.

ثانيا. أخطار الاستثمار: يطلق عليها كذلك أخطار الأصول وذلك من منطلق أنها تعكس محفظة الاستثمارات في شركات التأمين، بحيث لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار المبادئ التي يجب توافرها في استثمارات شركات التأمين والتي تتمثل في الضمان والربحية والسيولة والتنويع وذلك عند تحديد السياسات الاستثمارية المختلفة، كذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً تحليل وقياس مخاطر الاستثمار عند رسم السياسة الاستثمارية لأموال الشركة.

[1]- عيد أحمد أبو بكر، **إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2011، ص44-45.

[2]- حسناوي مريم، حساني حسين، **دراسة تحليلية للملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة شلف (الجزائر)، جوان 2018، ص32-33.

ثالثا. أخطار السيولة: هي الأخطار المتعلقة بعدم قدرة الشركة على دفع التزاماتها بشكل فوري، والتعثر في سداد المطالبات إضافة إلى المخاطر المتعلقة بالخسارة الناتجة عند تسييل الأصول وكذلك عدم تسديد الأطراف المدينة لالتزاماتها تجاه الشركة في الوقت المحدد.

رابعا. مخاطر تقنية المعلومات: تشمل إمكانية حصول أخطار أو بطء أو توقف في سير أعمال الشركة، بسبب مشاكل ناجمة عن الأنظمة التقنية للمعلومات التي تستعملها الشركة، إضافة إلى مخاطر الملاحقة القانونية الناتجة عن استخدام برامج بطريقة غير القانونية.

خامسا. مخاطر تطوير المنتجات: هي المخاطر المتعلقة بإدخال منتج تأميني جديد أو تلك التغييرات الحاصلة على منتجات تأمينية حالية بهدف إرضاء العملاء وجعل المنتج أكثر تسويقا في بيئة تنافسية، وتنتج هذه المخاطر عن ضعف الوعي التأميني لدى الجمهور، أسعار التأمين غير الملائمة، طريقة البيع والتسويق.

سادسا. مخاطر الحوكمة: تتعلق بالعلاقات داخل لشركة وإدارتها وتوزيع المسؤوليات والمهام بين مختلف الجهات المعينة في الشركة، وترتبط بمخاطر الحوكمة مخاطر عدم الالتزام والتي تنتج عن عدم الالتزام بالتشريعات والقرارات الحكومية الناظمة لعمل سوق التأمين، بالإضافة لعدم الالتزام بأنظمة الشركة ولوائحها الداخلية.

سابعا. مخاطر السمعة: فهي المخاطر التي تهدّد قدرة الشركة على إقامة وتوطيد علاقاتها بالمؤمن لهم والجهات الأخرى ذات العلاقة، أو قدرتها على تقديم خدمات جديدة والتي تنتج عن إهمال دور العلاقات العامة والتسويق المدروس لمنتجات الشركة، توجيه انتقادات ونشر أخبار سلبية ضد الشركة من قبل المنافسين في وسائل الإعلام، وغياب خطة إعلانية وإعلامية ملائمة.

ثامنا. أخطار القرض: يتمثل في عدم قدرة المؤمن لاسترداد مستحقاته من الجهات التي يتعامل معها سواء مباشرة من مديني الأقساط (المؤمن لهم) أو عن طريق الوسطاء أو معيدي التأمين، كما يتمثل هذا الخطر في عدم قدرة المؤمّن على استرجاع أمواله أو عوائدها المستثمرة بالأوراق المالية في تواريخ استحقاقها.

تاسعا. خطر فسخ العقد: يتعلق هذا الخطر بإلغاء حامل الوثيقة لعقده قبل تاريخ استحقاقه، فيكون المؤمن مجبرا على دفع مبلغ معين من المال لحامل الوثيقة، هذا الخطر ليس له أهمية كبيرة في التأمينات العامة لقصر مدة عقودها، بينما يشكل أهمية كبيرة في التأمينات على الحياة.

عاشرا. خطر إعادة التأمين: يتعلق هذا الخطر بعدم ملاءمة برنامج إعادة التأمين، بحيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة، لذا ينبغي دراسة مدى حاجة شركة التأمين للحماية والتغطية عن طريق إعادة التأمين واختيار نوعه المناسب مع تحديد شروط الاتفاقية.

المطلب الثالث: أهمية إدارة مخاطر الملاءة المالية في شركات التأمين

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم إدارة مخاطر الملاءة المالية ودورها في شركات التأمين

أولاً. مفهوم إدارة مخاطر الملاءة المالية :

تعرف إدارة المخاطر على أنها: تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة الخطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر، وتحليله، وقياسه، وتحديد وسائل مواجهته ثم اختيار أنسب وسيلة للمواجهة[1] .

تعرف إدارة المخاطر في شركات التأمين على أنها: الوسائل المنظمة لتحديد وقياس المخاطر مع تطوير واختيار وإدارة الخيارات الملاءة للتعامل معها[2] .

المخاطر هي عبارة عن إجراء منتظم للتخطيط من أجل تحديد، تحليل والاستجابة ومتابعة المخاطر وتتضمن الإجراءات والأدوات والتقنيات التي ستساعد على تعظيم إمكانية تحقيق نتائج إيجابية وتخفيض إمكانية تحقيق نتائج غير ملائمة[3] .

في الأخير يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها: تحديد وتعيين مختلف حالات التعرض للخطر وقياسه، متابعته، وإدارته.

[1]– شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2012، ص26.

[2]– قصاص مروة، جبار عبد الرزاق، **دور نظم المعلومات الالكترونية في إدارة مخاطر الصناعة التأمينية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد18، جوان 2017، ص110.

[3]– عصماني عبد القادر، **الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية**، ملتقى علمي دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، أكتوبر 2009، ص04.

ثانياً. دور إدارة مخاطر الملاءة المالية: سنتناول دور إدارة مخاطر الملاءة المالية بالنسبة لعميل التأمين وبالنسبة لشركة التأمين[1] :

1. **بالنسبة لعميل التأمين:** يمكن التركيز على دور إدارة المخاطر في خدمة العميل في النقاط التالية:

- دراسة الأخطار التي يتعرض لها العميل ثم تصنيفها وتحديد الأخطار القابلة للتأمين منها والأخطار غير قابلة للتأمين.
- دراسة مراحل النشاط الاقتصادي للعميل وتحديد الأخطار القابلة للتأمين التي يتعرض لها وتوجيهه إلى أنسب السياسات، والوسائل لمواجهة هذه المخاطر.
- إعداد دليل علمي لأخطار العميل يحدد الأخطار التي يتعرض لها العميل ومسبباتها وكذلك تحديد الخسائر المباشرة الناتجة عن تحقيق الخطر وكذا الأسباب غير المباشرة.
- القيام بدور المعاينة ودراسة الأخطار المراد التأمين عليها من جانب العميل وتحديد درجة خطورتها واتخاذ القرار المناسب بالنسبة للتأمين عليها وإرشاد العميل إلى وسائل الوقاية والمنع لتخفيض درجة لهذه الأخطار.
- دراسة وسائل الوقاية والمنع في مراحل النشاط الاقتصادي المختلفة للعميل وتحديد مدى كفايتها وكفاءتها لمواجهة الأخطار المخصصة لمواجهتها وتحديد نواحي القصور وطرق معالجتها.
- مساعدة العميل في اختيار السياسة المثلى لإدارة المخاطر حيث أن الإدارة يقع عليها عبء إرشاد العميل إلى أنسب سياسة يمكن إتباعها لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها وبصفة خاصة الأخطار غير القابلة للتأمين والتي يترتب عليها خسائر غير عرضية.

2. **بالنسبة لشركة التأمين:** تلعب إدارة المخاطر في شركات التأمين دوراً هاماً بالنسبة لشركة التأمين بذاتها فهي مسؤولة عن:

- تحديد سياسة الاكتتاب المباشر في الشركة من حيث تركيب محفظة الشركة وطبيعتها.
- تقسيم الأخطار المقبولة على أسس فنية بوعي كامل لخطورة هذه العملية والتي ترقى إلى مستوى القرار المالي الذي يترتب عليه تحديد التزامات لشركة التأمين ومعيدي التأمين.
- تحديد احتفاظ الشركة العام من كل نوع من أنواع التأمين ومن كل خطر مقبول.
- تحديد هيكل إعادة التأمين بما يتفق بتركيب الأخطار المقبولة وحدودها وشروطها.

[1]– مصعب دعاس، عز الدين عطية، **نظام الإنذار المبكر كأداة للتنبؤ بالمخاطر المالية لشركات التأمين (دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT)**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد10، العدد4 (2021)، 2022/02/06، ص23-24.

- مراجعة تقديرات إدارات المطالبات المباشرة للمخصصات الفنية والتأكد من كفايتها لمقابلة التزامات الشركة المستقبلية مستخدمة في ذلك أدوات علمية في التحليل من إضافة العامل الشخصي المبني على الخبرة الفعلية في الواقع .

المبحث الثاني: نظام الإنذار المبكر(IRIS)

إن وجود قواعد وإجراءات متعلقة بالملاءة المالية في شركات التأمين لا يمنعها من الوقوع في عدم قدرتها في سداد التزاماتها المالية، ويؤدي هذا إلى اهتزاز ثقة العملاء في سوق التأمين وكافة قطاعاته، وهذا ما أدى إلى التفكير في وضع نظام مالي يمكن من خلاله التنبؤ بمدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها المالية في وقت استحقاقها، ويسمى هذا النظام بنظام الإنذار المبكر(IRIS) والذي تم تطبيقه من قبل اتحاد مراقبي التأمين الأمريكي.(NAIC)

المطلب الأول: ماهية نظام الإنذار المبكر(IRIS)

في هذا المطلب سنحاول أن نذكر أهم التعاريف المتعلقة بنظام الإنذار المبكر وأهميته والانتقادات الموجهة إليه

أولاً. تعريف نظام الإنذار المبكر(IRIS)

يمكن تعريف نظام الإنذار المبكر (IRIS) على أنه:

مجموعة من القواعد والأدوات المستخدمة لتحليل البيانات المالية لشركات التأمين، تتم إدارته من قبل الرابطة الوطنية للتأمين NAIC وهو متاح منذ 1972م يستخدم في المقام الأول من قبل المنظمين لتحديد ملاءة شركات التأمين[1] .

مهمة للإعلام الفوري عن قرب بحدوث المخاطر بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، حيث يمكننا من التعرف على أبعاد الموقف، واتخاذ الإجراء اللازم قبل تدهوره من خلال إعلان حالة الطوارئ المناسبة والسيطرة على المخاطر ومصادرها والحد من تأثيراتها، وهذا يحدث نتيجة لعملية التخطيط القبلي التي تسبق المخاطر، وهو ما يجعل من إدارة المخاطر إدارة مبادرة وليست إدارة رد فعل[2] .

[1] – Insurance Regulatory Information system (IRIS) Ration Manual, 2017, Edition, p03.

[2]– أيمن فريد، منصف بن خديجة، **نظام الإنذار المبكر كأسلوب لإدارة مخاطر الملاءة المالية– دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد1، مارس 2021، 2020/07/06، ص932.

عرفه الحداد صالح بأنه:" نظام مبني على أسس علمية يساعد صناع القرار على التنبؤ بالأزمات واتخاذ الإجراءات التصحيحية في مرحلة ما قبل حدوث الأزمة بحيث يساعد في إدارة حوار لدى جهات صنع القرار حول أفضل البدائل والحلول وإيجاد حزمة السياسات اللازمة لحصار الأزمة وعدم السماح لتداعياتها السلبية في التحقق.[1]

وفي الأخير يمكننا تعريف نظام الإنذار المبكر على أنه: مجموعة من المؤشرات المالية تقوم بتحذير صانع القرار بإمكانية وقوع أزمة ما في وقت معين، بهدف أن يتم تجنبها قبل حدوثها أو التقليل منها إن حدثت وذلك باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لإدارتها.

ثانياً. أهمية نظام الإنذار المبكر(IRIS)

يمكن حصر أهمية نظام الإنذار المبكر (IRIS) في النقاط التالية:[2]

- وجودها يسمح لصانعي السياسات برصد نقاط الضعف الاقتصادية حالاً وفي الموقع تعطي تلميحات للمشرفين عن الأحداث السيئة والجيدة التي تخص النظام المالي في مرحلة مبكرة وتساهم بشكل كبير في عملية الإشراف المستمرة على المؤسسات المالية .
- تستخدم هذه النظم لرصد الوضع المالي في فترة ما بين دورات الفحص.
- تعمل هذه النظم للتنبؤ باحتمال وجود الأزمة التي تحدث ضمن أفق زمني محدد، خلال ثلاث أشهر، ستة أشهر، إثني عشر شهراً من سنة الترصد.
- تعمل هذه النظم عبى تحديث معلومات الاشراف على العمليات عند الحاجة.

المطلب الثاني: مؤشرات نظام الإنذار المبكر (IRIS)

تنقسم نسب نظام الإنذار المبكر (IRIS) إلى أربع مجموعات تقيس كل من:

أولاً. مجموعة أخطار المحفظة التأمينية :

[1]– محمد زاوي، عصام أبو زيد، **تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر، دراسة على شركات التأمين الأردنية في الفترة (2014–2017)**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 30، 2021/06/01، ص54.

[2]– هدوقة حسيبة، **كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص32–33.

تشمل النسب التي تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها شركة التأمين، وترتبط أساساً بكل من حجم أقساط الاكتتاب، والتقلبات فيها، وترتيبات إعادة التأمين، وهي كالآتي[1] :

1- حجم الأخطار:

النسبة الأولى:

(إجمالي الأقساط / الفائض) × 100

المدى المقبول لها أقل من % 900، وتقترح بعض الدراسات التي أجريت على أسواق التأمين في الدول النامية، أن يكون المدى المقبول لهذه النسبة في هذه الدول أقل من % 300.

النسبة الثانية:

(صافي الأقساط المكتتبة / الفائض) × 100

المدى المقبول لها من % 220 إلى %300، حيث يعبر حجم أقساط الاكتتاب عن ماهية الأخطار المكونة للمحفظة التأمينية للشركة، وذلك بافتراض تناسب القسط مع حجم الخطر بعد التخفيض ما تم إجراء إعادة تأمين له، على حين أنه يعكس نتيجة قسمة صافي الأقساط على الفائض قدرة الشركة على مواجهة التقلبات غير المتوقعة في الأخطار المكونة لمحفظتها التأمينية.

2- نسبة التغير في الاكتتاب :

(صافي أقساط الاكتتاب للعام الحالي – صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق) / (صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق) ×100

المدى المقبول لهذه النسبة يتراوح بين %33- إلى% 33. حيث تشير هذه النسبة إلى مدى التوسع، أو الانكماش في حجم الأخطار التي تقوم الشركة بتغطيتها، ومدى تغيرها من سنة إلى أخرى، إذ الزيادة في حجم الأخطار التي تغطيها الشركة قد يعرضها لحالات إعسار نظراً للتوسع الكبير في محفظتها التأمينية، وإن الزيادة في حجم الأقساط الصافية المكتتب بها يتطلب زيادة في رأس المال، وفي الاحتياطات، كما إن انخفاض حجم

[1]- رانيا الزرير، **تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد5، جامعة تشرين، السعودية 2015، ص318-319.

هذه المحفظة عن المدى المقبول يؤدي إلى مشاكل مالية، وإدارية للشركة؛ فالانخفاض في حجم الأخطار يؤدي إلى تغيير خطط الشركة، واستراتيجياتها الاستثمارية والتأمينية.

3- أخطار إعادة التأمين:

لتحديد حجم الأخطار المنقولة لمعيدي التأمين تحسب النسبة المالية الآتية:

(نسبة مساعد الفائض/ الفائض) ×100

حيث يتم حساب مساعد الفائض حسب الآتي:

مساعد الفائض = الأقساط غير المكتسبة لعمليات إعادة التأمين الصادر × عمولة إعادة التأمين الصادر)

الأقساط غير المكتسبة لعمليات إعادة التأمين الصادر هي احتياطي الأقساط أو احتياطي الأخطار السارية لعمليات إعادة التأمين الصادر .

المدى المقبول لها أقل من% 25، وتعتبر زيادة هذه النسبة عن انخفاض حجم الأخطار التي تحتفظ بها الشركة؛ ومن ثم تعرضها لمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين، وانخفاض صافي أقساط الاكتتاب التي تحصلها لصالحها.

ثانياً. المجموعة الثانية: مجموعة أخطار الاكتتاب

تقوم هذه المجموعة من النسب بدراسة الوضعين التشغيلي والإداري للشركة، وتشمل النسب التي تقيس كلا من ربحية الاكتتاب وعائد الاستثمار، والتغير في الفائض[1].

1- **ربحية الاكتتاب:** تمثل هذه النسبة ناتج عمليات التأمين الإجمالية عن سنتين كالآتي:

نسبة ربحية الاكتتاب = (معدل الخسارة + معدل المصروفات – معدل الاستثمار) ×100

[1]- مصعب دعاس، عز الدين عطية، مرجع سبق ذكره، ص29-30.

حيث أن :

معدل الخسارة = (التعويضات التحميلية ومصروفاتها في سنتين / صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين)

بحيث:

معدل المصروفات = (المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفاتها عن سنتين/ صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين)

– التعويضات التحميلية ومصروفاتها : هي التعويضات المصروفة خلال الفترة بعد إجراء التسويات الخاصة بالمطالبات تحت التسوية.

– المصروفات الإدارية والعمومية : تمثل المصاريف الخاصة بعمليات التأمين من أجور العاملين في التأمين (إداريين، مسوقين) ومصاريف الدعاية.

– دخل الاستثمار : إيرادات تحصل عليها شركة التأمين بعد استثمار أقساط التأمين.

2– عائد الاستثمار:

تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة الجزائرية للتأمينات في استغلال أصولها لخلق القيمة المضافة. تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة عائد الاستثمار = (صافي الدخل من الاستثمار / متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق) ×100

تعد هذه النسبة من النسبة من النسب الهامة التي تظهر ربحية شركة التأمين من أعمالها الاستثمارية وتعطي مؤشرات جيدا على بنية الأصول المكونة لمحفظة استثمارات الشركة. المدى المقبول لها أن تكون أكبر من 06% .

3– التغير في الفائض :

تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية[1]:

التغير في الفائض= (الفائض المعدل للعام الحالي – الفائض المعدل للعام السابق) / الفائض المعدل للعام السابق ×100

حيث :

الفائض المعدل= الفائض المذكور في الميزانية + مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة

حيث أن:

مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة = ½ (المصروفات الإدارية والعمومية + عمولات وتكاليف الإنتاج) × (مخصص الأخطار السارية / صافي الأقساط المكتتبة)

تعطي هذه النسبة مؤشراً على التحسن أو الخلل الذي حدث على الموقف المالي للشركة خلال العام، المدى المقبول من 10%- إلى% 50.

العمولات وتكاليف الإنتاج (عمولات مدفوعة) تمثل مصاريف ناتجة عن إصدار وثائق التأمين. أما مخصص الأخطار السارية يطلق عليه مخصص الأخطار غير المكتسبة ويتم احتسابه على أساس نسبة ثابتة من جملة الأقساط التي تستحق للشركة على حملة الوثائق عن السنة المنقضية.

ثالثا. مجموعة المخاطر المالية:

تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم، لذلك ينبغي على إدارتها توخي الحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي، لذا تزودنا نسب السيولة بمعلومات مفيدة عن شركات التأمين.[2]

[1]- نور الحميدي، **نظام الإنذار المبكر مقترح لتقييم أداء شركات التأمين السورية**، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2013، ص88.

[2]- إبراهيم أحمد عبد النبي، **تأثير نوع ملكية ونوع التأمين على الهامش ربح الاكتتاب في تأمينات الممتلكات**، مجلة البحوث العلمية، العدد 2، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2006، ص32.

تشمل النسب التي تقيس كلاً من السيولة والتحصيل كما يلي:

1- نسب السيولة: تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية

نسبة السيولة = (الخصوم/ قيمة الأصول السائلة) × 100

تعبر هذه النسبة عن المدى تغطية الأصول السائلة للشركة للالتزامات المستحقة عليها وتعطى مؤشراً على مدى قدرة الشركة على الاستجابة السريعة في حالة تعرضها للمطالبة كما أنها تعد مؤشراً عاماً لإمكانية تسوية الالتزامات لحملة الوثائق في حالة التصفية. المدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من% 105.

2- نسبة التحصيل: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التحصيل = (أقساط التحصيل وأرصدة الوكلاء / الفائض) ×100

تعطي هذه النسبة مؤشراً إلى أي حد تعتمد الملاءة المالية لشركة التأمين على أصل يمكن ألا يتحقق في حالة التصفية كما أن هذه النسبة تفرق بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية من تلك التي لا تواجه مشاكل مالية. المدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 40%.

رابعاً. مجموعة مخاطر الاحتياطات

تتضمن هذه المجموعة نسب تتعلق بتطوير الاحتياطي والمتمثلة في[1] :

1- نسبة تطوير الاحتياطي: تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة تطوير الاحتياطي = (التغير في الاحتياطي عن السنة/ الفائض للعام السابق) × 100

حيث أن:

التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة = التعويضات التحميلة لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام – التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما بلغت في العام السابق

[1]- ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص314-315.

تعطي هذه النسبة مؤشراً لدقة الاحتياطات المتكونة في العام السابق كما تشير إلى مدى قدرة ونجاح الإدارة على تقدير وتكوين هذه الاحتياطات، المدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 25%.

2- نسبة تغير الاحتياطي عن سنتين إلى الفائض: يمكن حسابها كالآتي:

نسبة التغير الاحتياطي عن سنتين إلى الفائض = (التغير في الاحتياطي عن سنتين/ الفائض للعام قبل السابق) ×100

حيث أن:

التغير في الاحتياطي عن سنتين = التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام والعام السابق – التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما بلغت في العام قبل السابق

الهدف من هذه النسبة أنها تعطي مؤشراً لدقة الاحتياطات المكونة في العام قبل السابق. المدى المقبول لها أقل من 25%.

3- عجز الاحتياطات المقدرة الحالية إلى الفائض: وتحسب كما يلي:

عجز الاحتياطات المقدرة الحالية إلى الفائض = (العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة / الفائض) × 100

حيث أن:

العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة= الاحتياطات المقدرة المطلوبة – احتياطات هذا العام

تعد هذه النسبة أداة لتقييم مدى ملائمة الاحتياطات المكونة هذا العام، المدى المقبول لها أقل من% 25.

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لنظام الإنذار المبكر(IRIS) :

على الرغم من أهمية تطبيق نسب الإنذار المبكر في مراقبة عمل شركات التأمين لتدارك حدوث الأزمات في هذه الشركات، لكن هناك العديد من الدراسات التي توجهت إلى اظهار نقاط الضعف في هذا النظام، والتي في أغلبها تركزت على اعتماد هذا النظام على التحليل أحادي المتغير، وتلخص هذه الانتقادات كالآتي[1] :

- كثرة الاختبارات المكونة لهذا النظام عن الحاجة الفعلية، وتفرعها لأمور مختلفة بعضها غير أساسي.
- عدم قدرة النظام على ترتيب الشركات حسب متانة المراكز المالية، لعدم وجود ترابط واضح بين النسب المكونة لهذا النظام، أو كونه لا يعطي النتيجة بإشارة واحدة أي وضع مالي (جيد أو لا).
- قابلية النظام للاستخدام الخاطئ في الأغراض المعيارية: فالاستخدام النمطي يؤدي إلى نتائج عكسية، إذ بمرور الوقت سيتشكل لدى الشركات قدرة على فهم هذا النظام، وتوليف أنشطتها، وقوائمها لتجاوزه.
- إعطاء أهمية متساوية لجميع النسب مهما انخفضت أهميتها.

ولكن يمكن القول، ورغم هذه الانتقادات التي وجهت لنظام :(IRIS) لايزال يؤدي دوره وبدرجة عالية من الكفاءة، في تسليط الضوء، ووضع أولويات للشركات التي يجب فحص مراكزها المالية الناجمة من الصعوبات المالية أو الفنية التي تواجهها[2].

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الدراسات التي قامت بتناول ودراسة مثل دراستنا هذه حول مخاطر الملاءة المالية في شركات التأمين

المطلب الأول: دراسات أكاديمية باللغة العربية

أولاً. دراسة (حسام كراش) بعنوان: نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية.

قام الباحث بتسليط الضوء على المعايير الدولية المعتمدة في تقييم شركات التأمين بحيث اختار ثلاث نماذج أساسية المتمثل في النموذج الأوروبي (الملاءة2)، رأس المال المبني على المخاطر RBC للولايات المتحدة

[1]– المنصوري، محمد، **أساليب التحليل المالي في شركات التأمين**، بتصريف، مجلة الحارس، العدد 81، 1993، ص70.

[2] – LUDHARDT, C.M and WIENING, E.A, Insurance Regulatory Information System (IRIS), Property and Liability Insurance Principles, (4th ed), 2005, p28.

الأمريكية، نظام الملاءة الكندي، والتي من خلالها قام الباحث باقتراح معايير الملاءة المالية لشركات التأمين الناشطة في الجزائر بحيث يمس كل من تقييم الأصول والخصوم، الاستثمار، تحديد هامش الملاءة، نظام الحوكمة، التقييم والتدخل من طرف الهيئة الرقابية وكذا نقل المعلومة، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- أن نظام الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر شبيه RBC للولايات المتحدة الأمريكية من حيث اعتماده جوهريا على الجانب الكمي مع اهماله للجانب النوعي (الحوكمة، الرقابة...)، كذلك عدم الأخذ بعين الاعتبار مختلف المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين. [1]

ثانيا. دراسة (طار عبد القدوس 2019)، بعنوان: بناء نموذج لقياس وتقييم الملاءة المالية لشركات التأمين (دراسة قياسية تحليلية للتأمينات العامة في الجزائر للفترة 2010-2015) .

هدفت هذه الدراسة لمحاولة بناء نموذج لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر وذلك بالاستناد على عينة مكونة من 10 شركات تأمينات عامة للفترة 2010-2015، وتوصلت الدراسة إلى نموذج يمكن اعتماده لقياس وتقييم الملاءة المالية في شركات التأمين في الجزائر يتكون من خمسة متغيرات تفسيرية تتمثل في معدل التداول، نسبة الاستقلالية المالية، معدل الخسارة، إجمالي الالتزامات إلى الأصول المتداولة ومعدل التغير في صافي الأقساط المكتتبة، كما أوصت الدراسة بإمكانية تطبيق النموذج الذي تم التوصل له للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر، إلى جانب تشجيع هيئات الإشراف والرقابة على الامتثال للمعايير الدولية التي تتماشى مع ظروف سوق التأمين الجزائري للمساهمة في بناء نظام ملاءة أكثر شمولاً في المستقبل[2] .

ثالثا. دراسة (خليل ناصري، بوخروبة يوسف)، بعنوان: إدارة المخاطر في شركات التأمين (دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين CAAT برج بوعريريج).

تسعى هذه الدراسة للتعرف على واقع وأنظمة إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية، خاصة وأن نشاط هذه الأخيرة هو إدارة المخاطر بكل أنواعها، حيث تواجه شركات التأمين مجموعة من المخاطر تهدد استقرارها وتحول دون تحقيقها لأهدافها، وبالتالي هي ملزمة بإتباع طرق وأساليب تمكنها من إدارة مخاطرها بشكل مناسب.

---

[1]- كراش حسام، **نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية – الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية**-، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

[2]- طار عبد القدوس، **بناء نموذج لقياس وتقييم الملاءة المالية لشركات التأمين (دراسة قياسية تحليلية للتأمينات العامة في الجزائر للفترة 2010-2015)**، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم المخاطر التي تواجه شركات التأمين، وكيفية إدارة هذه المخاطر، وتوضيح الأساليب المتبعة لمواجهتها، لأنه باختصار إدارة المخاطر هي الوظيفة التي تضمن لشركات التأمين وباقي المؤسسات بصفة عامة البقاء والاستمرارية في ظل ظروف البيئة المتغيرة والمعقدة [1] .

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولاً. دراسة (سعاد شدري معمر وآخرون) بعنوان: دور إدارة المخاطر المالية والإنذار المبكر في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة .

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الدور الذي تقوم به إدارة المخاطر المالية في الكشف عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة وإدارتها للحد منها مما يساهم في تجنب الفشل المالي لها، كما تظهر أهمية نظام الإنذار المبكر للفشل المالي في حماية المؤسسة من الفشل المالي الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسات في الكثير من الأحيان، فظهور الفشل المالي في المؤسسة يكون نتيجة لعدة اعتبارات لعل أهمها ضعف الإدارة المالية للمؤسسة مما يؤدي بها إلى عدم المقدرة على وضع توازن بين تكاليفها وإيراداتها نتيجة لعدم تغطية تلك الإيرادات لتلك التكاليف، وكحل لابد من المؤسسات تفعيل إدارة المخاطر المالية للتنبؤ بالفشل المالي وعالجته والتقليل من حدته[2].

ثانياً. دراسة (محمد زاوي، عصام بوزيد) بعنوان: تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر دراسة على شركات التأمين الأردنية في الفترة(2017-2014) .

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر دراسة على شركات التأمين الأردنية في الفترة (2014-2017)، بالاعتماد على النسب المالية التي لها علاقة مباشرة بنظام الإنذار المبكر، باستعمال البيانات المالية لعينة متكونة من 20 شركة مدرجة في بورصة عمان.

[1]- خليل ناصري، بوخروبة يوسف، **إدارة المخاطر في شركات التأمين (دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين CAAT -برج بوعريريج-)**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج-، الجزائر (2022/2021).

[2]- سعاد شدري معمر، فضيلة زواوي، خالد حروزي، **دور إدارة المخاطر المالية والإنذار المبكر في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة**، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 02، العدد 02 (2020).

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن كافة النسب المالية التي تم احتسابها كانت وفقا للمعادلات المقبولة، مما يؤكد على إمكانية تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر، وعليه توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير وتحديث نظام الإنذار المبكر لشركات التأمين في بيئة الشركات الأردنية[1].

ثالثاً. دراسة (مصعب دعاس، عز الدين عطية) بعنوان: نظام الإنذار المبكر كأداة للتنبؤ بالمخاطر المالية لشركات التأمين (دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات (CAAT.

من خلال الدراسة بالاعتماد على المنهج التحليلي، تبين أن شركة الجزائرية للتأمينات لاتتبنى نظام الإنذار المبكر كأسلوب للتنبؤ بمخاطر ملاءتها المالية على الرغم من أنه يكتسي أهمية بالغة تعود بالنفع على الشركة كونه وسيلة إنذار مبكرة عن حدوث عسر مالي وهذا اعتمادا على نتائج المؤشرات المالية المتعلقة بهذا النظام، ومنه خلق أساس واضح لتفعيل كل الأساليب الرقابية وإيجاد أسس للحوكمة في مؤسسات التأمين كضرورة لتحقيق متطلبات التفعيل وإدارة مخاطر الملاءة في ظل بيئة ديناميكية، التي قد تهدد استمرارية الشركة وبقائها في السوق[2].

المطلب الثالث: دراسات باللغة الأجنبية

أولاً. دراسة (Kramer,1997) بعنوان: نموذج لتقييم شركات التأمين .

استخدمت الدراسة أسلوب لوغاريتم الاحتمالي، وأظهر النموذج المستخدم قدرة عالية على تصنيف وتقييم الشركات محل الدراسة، إذ استطاع تصنيف 93 منها على نحو مرض، حيث قسم الشركات إلى ثلاث مستويات من جودة الأداء (قوي– متوسط– ضعيف)، كما بين مركز كل شركة بالمقارنة مع الشركات الأخرى، ورأت الدراسة أن الشركات التي كانت عند المستوى الضعيف لها أولوية الخضوع لعملية فحص إضافي لمراكزها المالية، أما الشركات ذات المستوى المتوسط فيجب توجيه إنذار إليها قبل انخفاضها إلى المستوى الضعيف، وتلك ذات المستوى القوي فيجب دعمها، وحثها على الاستمرار على هذا المستوى من الأداء[3].

---

[1]– محمد زاوي، عصام بوزيد، **تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر دراسة على شركات التأمين الأردنية في الفترة (2014-2017)**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد01 (2021)،ص50-70.

[2]– مصعب دعاس، عز الدين عطية، **نظام الإنذار المبكر كأداة للتنبؤ بالمخاطر المالية لشركات التأمين (دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT)**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد04 (2021)، 2022/02/06.

[3] – Kramer, Bert, **A Model For the Evaluation of Non-Life Insurance Companies**, European Journal of Operation Research, Vol 98, No 2, 1997.

ثانياً. دراسة(Brokett and al 2004) ، بعنوان: تقييم الأداء المتعلق بالقدرة على الوفاء بالالتزامات مقابل الكفاءة وأشكال مختلفة من أداء المنظمة والتسويق في شركات التأمين على المسؤولية عن الممتلكات في الولايات المتحدة الأمريكية .

اهتم البحث بدراسة القدرة لدى شركات التأمين الأمريكية على الوفاء بالتزاماتها تجاه المساهمين، وحملة الوثائق، والعائد على الاستثمار. وتناولت أيضاً مدى إمكانية تحديد هامش القدرة على الوفاء بالتزامات شركات التأمين الأمريكية. كما قام الباحث بدراسة وتحليل البيانات المستخرجة من الشركات لقياس فعاليتها، ثم قام بفحص القدرة على الوفاء بالتزامات الشركة، وترتيبها في السوق، وذلك من خلال ثلاثة أوجه مختلفة هي: فاعلية الأداء، القدرة على الوفاء بالالتزامات، العائد على الاستثمار. ركزت الدراسة بالبحث عن مدى مقدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، وتأثير ذلك على الفاعلية [1].

ثالثاً. دراسة (فازولري2009) بعنوان: الملاءة المالية لشركة التأمين – مقاييس المراقبة الحالية واقتراحات للتغيير.

تطرقت هذه الدراسة الى أهمية مهمة تنظيم ومراقبة الملاءة المالية وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم، فقد سن اتحاد مراقبي التأمين في الولايات المتحدة الامريكية NAIC القوانين والتعليمات والنماذج لتطبيق أنظمة الإنذار المبكر على شركات التأمين لمعرفة مدى نجاح شركة التأمين ماليا. كما أوضحت هذه الدراسة أنه يترتب على الاتحاد تكلفة عند تطبيق تلك الأنظمة في حدودها الدنيا، وأوردت الدراسة قيام الكونغرس الأمريكي بزيادة تكلفة هذه الأنظمة في مجال التامين، بحيث يضمن ذلك تقييم الملاءة المالية لشركة التأمين، وتوصلت الى ضرورة وجود مقاييس لمراقبة قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها، وطرحت فكرة مناقشة الحركات الأخيرة لزيادة تكلفة الاتحاد لأنظمة الإنذار المبكر المستخدمة في صناعة التأمينات[2].

[1] – BROCKET.P.L, COOPER.W.W, GOLDEN.L.L, ROUSSEAU.J.J and WANG.Y. **Evaluating Solvency Versus Efficiency Performance and Different Forms of Organization Perfomance and Marketing in US Property Liability Insurance Companies**, European Journal of operation Research, vol,154, No 2, Apr, 2004.

[2] Fazzolari, Diane (2009). Insurance Company Solvency: current monitoring measures and proposals for change, PPI-7 from http://www.thefederation.org/documents/8-Dealing%20with%20Insurers.pdf.

المطلب الرابع: الفرق بين دراستنا والدراسات السابقة

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

أولاً. بين دراستنا ودراسات الأكاديمية السابقة:

يكمن الفرق في أن الدراسات السابقة تطرقوا فقط إلى مفهوم الملاءة المالية في شركات التأمين والمخاطر التي يمكن أن تواجهها فقط دون التطرق إلى كيفية إدارتها بأسلوب نظام الإنذار المبكر الذي تم تناوله في دراستنا.

ثانيا. بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة العربية:

يكمن الفرق فيها أن هذه الدراسات قامت بتطبيق نظام الإنذار المبكر لكن في الكشف عن العسر المالي والمخاطر المالية بصفة عامة أي بحساب مؤشرات الأداء المالي، لكن دراستنا تطرقت إلى اختبار خطر الملاءة المالية والكشف عنه باستخدام نظام الإنذار المبكر.

ثالثا. الفرق بين دراستنا والدراسات الأجنبية:

يكمن الفرق بينهم أن دراستنا قامت باختيار شركة واحدة فقط لتطبيق عليها نظام الإنذار المبكر في الكشف عن مخاطر الملاءة المالية أما الدراسة الأولى والثانية فقد قاموا باختيار العديد من شركات التأمين والمفاضلة بينها وترتيبها حسب ما توصلت إليه من نتائج، أما الدراسة الأخيرة فقد ذكرت أهمية وجود تكلفة عند تطبيق أنظمة الإنذار المبكر وغيرها عند الكشف عن مدى نجاح شركات التأمين مالياً.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل مختلف المفاهيم المتعلقة بالتأمين عموما وكذا شركات التأمين خصوصا وذلك بعرض أنواع هذه الشركات و مصادر أموالها، كما تطرقنا إلى أهم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه الشركات ومنها مخاطر الملاءة المالية التي تعتبر مؤشر معبر عن مدى قدرة هذه الشركات المالية على تسديد التزاماتها المالية اتجاه المؤمن لهم في أوقاتها المحددة، ومن أجل تجنب أو تقليل هذه المخاطر وجب إدارة متخصصة يجب عليها إيجاد أسلوب مثالي ومناسب لمواجهة هذا النوع من المخاطر، ويعد أسلوب نظام الإنذار المبكر IRIS من الأساليب الناجحة للحد من المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين بحيث يقوم بإعطاء معلومات وبيانات مسبقة عن وجود أي مخاطر عن طريق حساب مؤشرات مالية لكافة المخاطر من اكتتاب، ربحية، سيولة، احتياطات، وذلك وفقا للمدى المقبول الذي تم وضعه من قبل هيئة الإشراف والرقابة الأمريكية NAIC.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

تعمل شركات التأمين الجزائرية في جو تسوده المنافسة خاصة بعد فتح السوق أمام المتعاملين الخواص في الجزائر، المحليين منهم أو الأجانب خاصة بعد صدور القانون الجديد في سنة 1995، أصبح الهدف الأساسي لكل شركة تأمين هو البقاء والاستمرارية ولعل تحقيق ملاءة مالية جيدة وعالية هو السبيل لبلوغ هذا الهدف.

فبعد التطرق في الفصل الأول إلى الملاءة المالية في شركات التأمين ومخاطرها ونظام الإنذار المبكر IRIS كأسلوب لإدارة مخاطر الملاءة المالية للشركة، ارتأينا اختيار الشركة الجزائرية للتأمينات لتحليل ملاءتها المالية وتطبيق نظام الإنذار المبكر IRIS وكيف يتم الاعتماد عليه في إدارة مخاطرها المالية.

المبحث الأول: تقديم الشركة محل الدراسة

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمينات CAATعنصرا فعالا في سوق التأمين الجزائرية لما توفره من دعم للنمو الاقتصادي من خلال حماية الشركات والأفراد من المخاطر والتي يمكن التأمين عليها بأعلى جودة من الخدمات وبأفضل الأسعار.

المطلب الأول: التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT:

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم الشركة من خلال التعرف على نشأتها وتطورها وهيكلها التنظيمي، بالإضافة إلى عرض أهم الوظائف التي تقوم بها.

أولاً. نشأة وتطور الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT:

لقد ظهرت الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT في ظل محيط يتميز باحتكار الدولة لنشاط التأمين وتخصص شركات التأمين، فقد تأسست في 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم رقم 85.82 وذلك بعد إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCAAR هذه الأخيرة التي كانت متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية والنقل، ونظرا لأهمية نسبة رقم أعمال تأمين النقل بالمقارنة مع رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين، تم توليد هذه الشركة CAATعن شركة CAAR وقد كانت تدعى عند إنشائها بالشركة الجزائرية لتأمينات النقل لتخصص بذلك في أخطار النقل سواء تعلق ذلك بالنقل البري، البحري أو الجوي. ومع بداية الإصلاحات والانتقال إلى مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية في إطار السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق. تحولت الشركة الجزائرية للتأمينات من شركة عمومية إلى شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم SPA/EPE وذلك في أكتوبر 1989، ونتيجة لهذا التوجه نحو الاستقلال الذاتي في تسيير الشركة قررت الجمعية العامة للمساهمين في 24 ديسمبر 1989 إلغاء تخصصها في تأمينات النقل لتوسع بذلك من محفظتها التقنية لتشمل جملة من فروع التأمين الأخرى المتمثلة في:

- تأمين الأخطار الصناعية كالتأمين ضد الحريق وتعطب الآلات الصناعية وغيرها.
- تأمينات الأشخاص كتأمين الحياة والتأمين في حالة الوفاة وغيرها.
- تأمين الأخطار البسيطة كتأمين السرقة وتأمينات السيارات وغيرها.

ونتيجة لهذا التحول في نشاط الشركة قام مسؤولوها بتعديل اسمها حيث أصبحت تسمى بالشركة الجزائرية للتأمينات بدلا من الشركة الجزائرية لتأمينات النقل. ومع إلغاء مبدأ تخصص شركات التأمين سواء بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمينات أو باقي الشركات الفاعلة، بدأت تظهر المنافسة فيما بينها مع البقاء دائماً في ظل مبدأ احتكار الدولة لنشاط التأمين وفتح السوق الوطني أمام المتعاملين الخواص سواء المحليين أو الأجانب، الأمر الذي أدى بالشركة الجزائرية للتأمينات إلى إعادة تنظيمها محاولة منها للتكيف والتأقلم لممارسة الأخطار الجديدة ومواجهة الوضع الجديد. تعرض الشركة الجزائرية للتأمينات مجموعة منتجاتها التأمينية من أجل تغطية الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها زبائنها (أشخاص طبيعيون أو معنويون) سواء في ممتلكاتهم أو في حياتهم الاجتماعية أو المهنية، وهي تسعى من أجل ذلك لخلق توافق بين المنتجات التي تعرضها والرغبات والتطلعات المحتملة لزبائنها. كما تهدف الشركة إلى تنويع محفظة منتجاتها التي يغلب عليها فرع تأمين النقل، فهي تسعى إلى ضم فروع التأمين الأخرى داخل محفظتها وذلك للتصدي للمنافسة والحصول على أكبر حصة في السوق أخذا بعين الاعتبار تلبية حاجات الزبائن بتقديم منتجات بأسعار معقولة وتقديم خدمات ذات نوعية جيدة.

ثانياً. التنظيم الداخلي للشركة:

قامت الشركة الجزائرية للتأمينات بإعادة هيكلة تنظيمها حتى يتوافق مع التغيرات والتطورات التي يشهدها محيطها من جهة، ومع مختلف فروع التأمين التي أصبحت تمارسها من جهة أخرى. يضم الهيكل التنظيمي للشركة رئيس مدير عام PDG يعتبر المسير الأول والعام للشركة ومتخذ القرارات الخاصة بها، ثم تأتي باقي المديريات تسير باقي الأنشطة كل على حدى، متل: المدير العام المساعد، مدير إعادة التأمين، مدير النقل، مدير الموارد، مدير التخطيط والإعلام الآلي... إلخ.

كما تضم الشركة 9 فروع تكون موزعة على التراب الوطني، وكل فرع تتوزع منه العديد من الوكالات بالإضافة إلى الوكلاء العامون التابعين للشركة أو المتعاملين معها.

تتكون شبكة التوزيع لدى الشركة الجزائرية لتأمين الشامل على 9 وحدات سطيف، تلمسان، عنابة، قسنطينة، وهران، غرداية، فرع الجزائر 1، فرع الجزائر 2، فرع الجزائر 3.

ثالثاً. أهداف الشركة:

- تنويع محفظة الشركة وتوسيع نشاطها، ذلك بتغطية الأخطار الصناعية البسيطة على الأشخاص وغيرهم.

- تطوير شبكة التوزيع الوطنية، بإنشاء وحدات ووكالات جديدة لمواجهة الطلب المتزايد ومنافسة الشركات الأخرى مثل SAA، CAAR..... إلخ.
- تشجيع الادخار في المدى الطويل، والمساهمة في الاقتصاد الوطني وتوظيف رؤوس الأموال على شكل ودائع لدى البنوك.

المطلب الثاني: المنتجات التي تقدمها الشركة الجزائرية للتأمينات

تمارس الشركة الجزائرية للتأمينات – وكالة برج بوعريريج– كافة فروع التأمين والمتمثلة في:

أولا– عمليات التأمين المباشر: تضم عمليات التأمين المباشر أنواع التأمينات الموالية:

1. **تـامين الممتلكات:** يشمل تأمين الممتلكات الأنواع التالية:
   - تأمين أخطار الحرائق، الانفجارات والأخطار الملحقة.
   - تأمين أضرار المياه.
   - تأمين كسر الزجاج.
   - تأمين الأخطار التقنية (الآلات، المعدات الإلكترونية، الإعلام الآلي...).
   - التأمينات المرتبطة بالبناء.
   - تأمين خسائر الاستغلال.
   - تأمين مخاطر السرقة.
2. **تأمين المسؤولية المدنية:** يضم تأمين المسؤولية المدنية الأنواع التالية:
   - المسؤولية العامة.
   - المسؤولية المدنية لأصحاب المؤسسات.
   - المسؤولية المدنية للمهنيين والمهندسين والمقاولين.
   - المسؤولية المدنية عن الإنتاج.

- المسؤولية المدنية للسيارات.
- المسؤولية المدنية لمنظمي التظاهرات الرياضية.

3. **تأمين الأشخاص:** هذا النوع من التأمين يضم:

- التأمينات المختلطة.
- التأمينات الجماعية.
- التأمينات الفردية ضد الحوادث.

4. **تأمين أخطار النقل:** يضم تأمين أخطار النقل الأنواع التالية:

- النقل بأنواعه: بري، بحري، جوي.
- تأمين الهياكل: السفن، البواخر، الطائرات.

ثانيا- عمليات إعادة التأمين:

قد تضطر الشركة إلى تأمين مشروع يفوق طاقتها وكما كانت شركات التأمين تسعى إلى جلب العملاء والاحتفاظ بهم فإنها تقبل هذا النوع من التأمينات المعروضة عليها لكنها وعملا بالمبدأ الذي يقوم عليه التأمين في حد ذاته، فإنها تحتفظ بجزء من مبلغ التأمين هذا المشروع وتعيد تأمين الباقي في شركة أخرى والتي تقوم بالعمل نفسه.

إذا فإعادة التأمين يمثل توزيع مخاطر المشاريع الضخمة على عدة شركات.

المطلب الثالث: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات – فرع برج بوعريريج-

أولاً. التعريف بوكالة التأمين الشامل CAAT برج بوعريريج

هي عبارة عن مؤسسة اقتصادية تلعب دورها في التأمين المباشر مع الزبائن، وتعتبر هذه الوكالة واحدة من بين الوكالات التابعة لوحدة سطيف، تعد من الوكالات التي باشرت عملها وذلك في سنة 1990، مقرها برج بوعريريج بشارع التحرير Rue de la République. BBA BP 113.05، حيث يعتبر موقعا هاما لمحاذاته لعدة مؤسسات هامة، وهي لحد الآن تنشط في هذا المقر. عدد عمال الوكالة هو 12 عامل.

ثانيا. التنظيم الداخلي للوكالة:

1. **المدير:** هو المسؤول الرئيسي والمشرف على تسيير الوكالة داخليا وخارجيا ويتولى كل الشؤون الإدارية ويتخذ القرارات، ويصدر التعليمات والأوامر للعمال، يتلقى هذا الأخير أوامره من المدير الجهوي (سطيف)، وله مجموعة من المهام والمتمثلة في:
   - مراقبة سير أعمال المصالح
   - مراقبة الموظفين داخل الوكالة
   - المصادقة على سير الأعمال
   - عرض الخدمات
2. **مصلحة الإنتاج:** هي مصلحة تقنية تعتبر العمود الفقري للوكالة، تعد المصدر الرئيسي لدخول الأموال عن طريق عقود التأمين المختلفة ومن أهم ما يؤمن عليه: تأمين السيارات، تأمين الأخطار الصناعية والتجارية، تأمين النقل.... إلخ.
3. **مصلحة التعويضات والمنازعات (الحوادث):** وتضم الحوادث المادية والجسمانية:

أ. **قسم الحوادث المادية:** ويعني هذا القسم بالحوادث المادية التي تحدث من جراء حوادث المرور أو حوادث أخرى ومن مهامها:

- معاينة المعلومات المبلغ عنها، حول الحوادث والأخطار الواقعة، فإذا كان الخطأ من طرف المؤمن لدى الوكالة تقوم بتعويض الطرف الآخر، وإذا كان العكس تقوم بتعويض مؤمنها ثم تتصل بالشركة المؤمنة للطرف المسؤول عن الحادث.
- تحديد ملفات لتسجيل التصريحات المبلغ عنها.
- تحديد نسبة التعويض عن طريق الخبير.

ب. **قسم الحوادث الجسمانية:** ويهتم هذا القسم بالحوادث التي تخلف جرحى أو قتلى أو ضحايا أصيبوا بجروح مهما كان نوعها، أو أي حالات أخرى جسمانية، ومنا يقوم هذا القسم بما يلي:

- دراسة ملف الحادث واستدعاء الضحايا أو أقاربهم.

- القيام بتحديد نسبة العجز بكل أنواعه، بناء على تقرير الطبيب الشرعي وعلى أساسه تحدد قيمة التعويض.

4. **مصلحة المحاسبة والمالية:** من المهم أن تكون للمؤسسة مصلحة محاسبية لضبط حساباتها وضمان التوازن لها، وأي وكالة تأمين، ككل وكالة هي بحاجة إلى محاسبة، حيث أن محاسبة التأمين هي محاسبة خاصة، لأن معظم الحسابات التي تضبطها هي عبارة عن عمليات مالية وليس لديها الميزانية. ومن مهامها:
   - إصدار الشيكات الخاصة بالتعويض.
   - ضبط العمليات اليومية.
   - تسديد وتسوية المستحقات التي عليها.

5. **الهيكل التنظيمي لوكالة برج بوعريريجCAAT**

الشكل (1): الهيكل التنظيمي لوكالةCAAT فرع برج بوعريريج

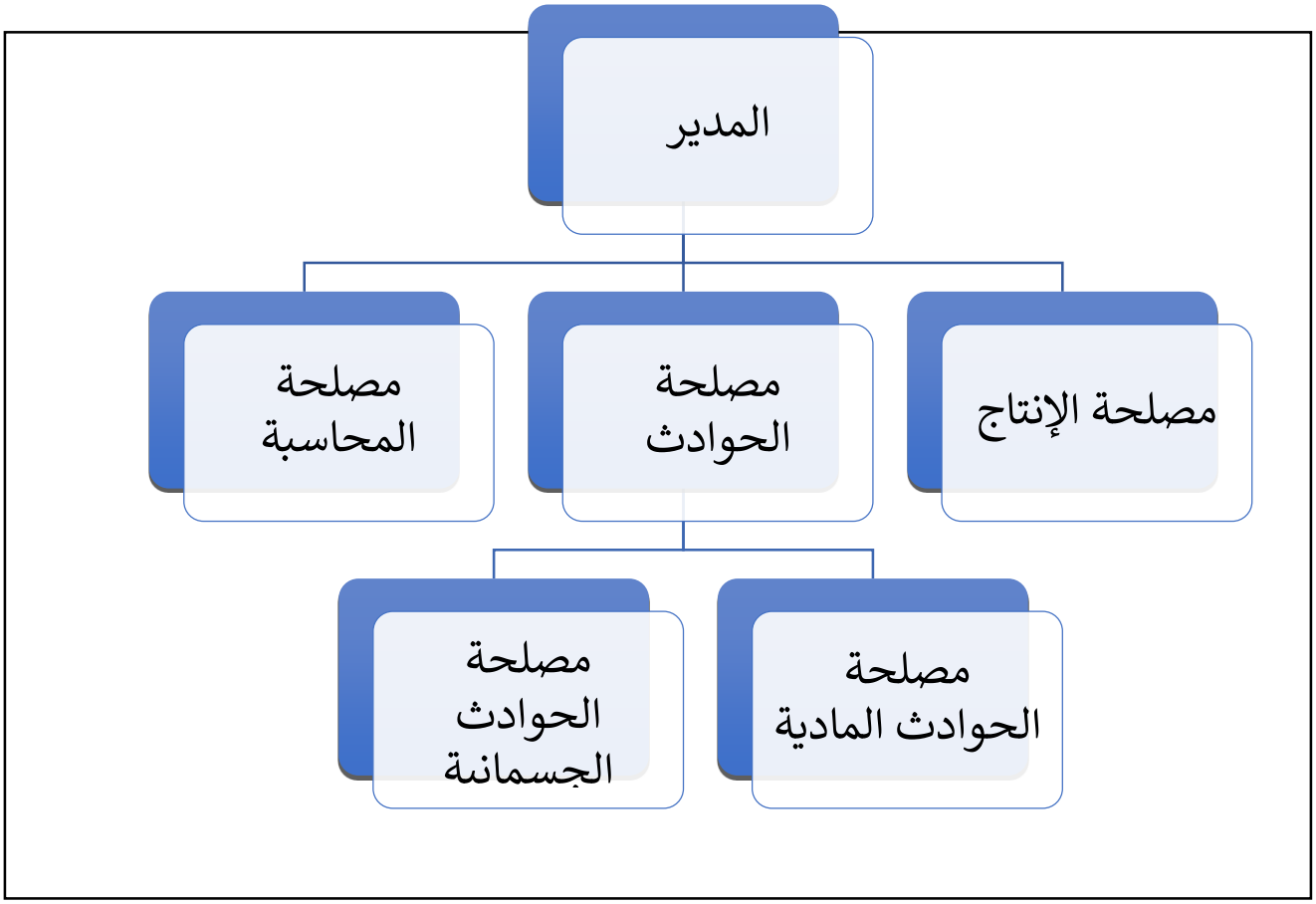

المصدر: وكالة برج بوعريريج

ثالثاً. وظائف الوكالة: تكمن وظائف وكالةCAAT برج بوعريريج، وهي مستمدة من وظائف المديرية العامة في الوظائف التالية:

1. **وظيفة الإنتاج:** تتمثل وظيفة الإنتاج في إبرام عقود التأمين بين الشركة وزبائنها على الأخطار المختلفة التي تعرضها، حيث تحتل تأمينات الحريق، الحوادث، الأخطار المختلفة، الصدارة في الإنتاج بالمقارنة مع فروع التأمين الأخرى، ثم تأتي في المرتبة الثانية تأمين السيارات وتأمين النقل التي تحتل مكانة هامة، وهي في تزايد مستمر، أما تأمينات الأشخاص والقرض تحتل مكانة متأخرة نظرا لغياب الوعي التأميني لدى الأفراد في هذا النوع من التأمين.

2. **وظيفة التعويض:** عندما يتعرض المؤمن لهم للأخطار المؤمن عليها تلتزم الشركة الجزائرية للتأمينات بتعويض الأضرار حسب ما هو متفق عليه في عقد التأمين، فهذه الوظيفة تعتبر من المهام والالتزامات الرئيسية للشركة، ومن الملاحظ أن تأمينات السيارات تحتل الصدارة في تسديد، ثم يأتي في المرتبة الثانية كل من تأمين الحريق والحوادث والأخطار المتعددة تأمينات النقل، لتأتي في الأخير فرع تأمينات الأشخاص، ثم تأمين القروض لقلة تصريحات الكوارث فيه.

3. **وظيفة المحاسبة المالية:** تقوم بهذه الوظيفة كل وكالة تأمين تابعة للشركة، حيث تسجل مختلف العمليات المالية والمحاسبية التي تقوم بها الوكالة يوميا، بينما تقوم مديرية المحاسبة والمالية على مستوى الإدارة العامة بما يلي:

   - تنظيم وتسيير ومتابعة العمليات المحاسبية للشركة.
   - مراقبة العمليات المالية والمحاسبية للشركة.
   - إعداد الميزانية المحاسبية والمالية للشركة، وكذا الميزانيات التقديرية.

4. **إعادة التأمين:** إن برنامج إعادة التأمين تطبيق يلبي أهداف واستراتيجيات شركة CAAT ويركز على العلاقات الرائدة لمعيدي التأمين القادرين على توفير السلامة والأمن اللازمين. وهذه الوظيفة تتم على مستوى المديرية العامة.

5. **وظيفة المراقبة والمراجعة:** تقوم بهذه الوظيفة مديرية المراقبة والمراجعة على المستوى المديرية العامة وهي تتمتع بالاستقلالية في عملها، وتعمل هذه المديرية على ضمان النشاط العادي والقانوني لكل المصالح المركزية والفرعية للشركة، وتتمثل مهامها في:

- التحقق من العقلانية في التسيير، ومستوى الفعالية المحقق.
- اتخاذ إجراءات تصحيحية في الحالات الاستعجالية بهدف إعادة النظام للحالة العادية.

6. **وظيفة إدارية:** تعتبر من أهم وظائف شركة التأمين، وذلك لضمان أداء خدمات سريعة وفعالة لذا يجب تكييف هذه الوظيفة مع تقنيات التسيير الحديثة.

المبحث الثاني: الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات

تسعى الشركة الجزائرية للتأمينات إلى تطوير نشاطها وتحسين أدائها لضمان استمراريتها، وتنافسيتها في السوق، ويمكن دراسة الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات من خلال دراسة تطور رقم الأعمال، محفظة النشاط وكذا التعويضات.

المطلب الأول: تطور رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمينات

كان رأس مالها يقدر ب 60 مليون دينار جزائري سنة 1986 ليصل إلى 900 مليون دينار سنة 1995، وفي سنة 1997 يصل إلى 5.1 مليار، أما خلال سنة 2015 ارتفع إلى 16 مليار ليستقر في السنوات الأخيرة عند 20 مليار دينار.

جدول رقم (1): تطور رقم أعمال الشركة – وكالة برج بوعريريج– خلال الفترة (2020–2023)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2020	2021	2022	2023
رقم الأعمال	20	20	20	26

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق الشركة

الشكل رقم (2): تمثيل بياني لتطور رقم أعمال الشركة خلال الفترة 2020-2023 (**الوحدة:** مليار دينار جزائري)

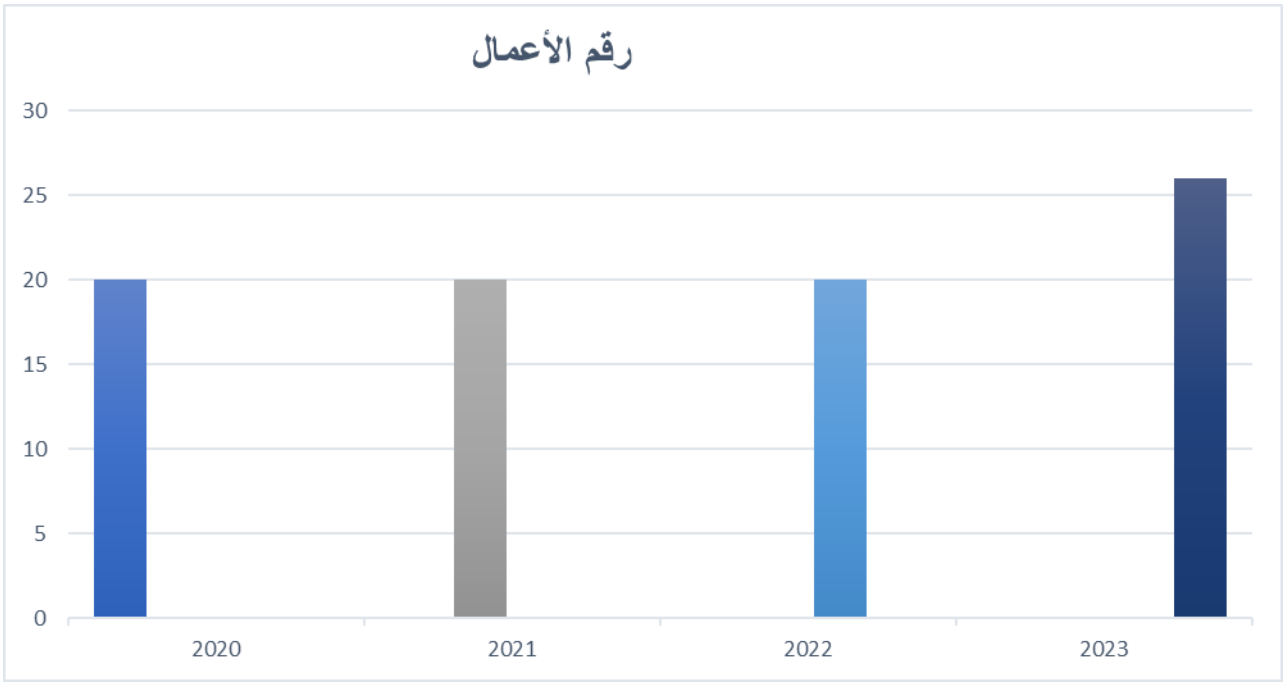

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة

يتبين من خلال الأعمدة البيانية أن رقم الأعمال المحقق من طرف شركة CAAT عرف استقرار عند 20 مليار دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من 2020-2022 ثم ارتفع خلال سنة 2023 حيث بلغ 26 مليار دينار جزائري مقارنة بالسنوات السابقة، ويرجع ذلك إلى جهود عمال الوكالة وتنوع الخدمات المقدمة من طرف الشركة ككل بالإضافة إلى تقوية وتدعيم قدرات التفاوض على الاكتتاب لدى الشركة وانتشار ثقافة التأمين في السنوات الأخيرة.

المطلب الثاني: هيكلة محفظة نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات – فرع برج بوعريريج-

سنتطرق إلى هيكلة نشاط الشركة وذلك خلال السنة 2023

جدول رقم (2): هيكلة محفظة نشاط الشركة – وكالة برج بوعريريج- خلال سنة 2023

نوع التأمين	السيارات	النقل	الحرائق	أشغال البناء	الفلاحة	القروض
النسبة	23%	8%	61%	8%	0%	0%

المصدر: التقرير السنوي للشركة لسنة 2023

من خلال الجدول نلاحظ أن التأمين على الحرائق هو الذي ينال الحصة الأكبر في محفظة نشاط الشركة.

يمكن توضيح هيكل محفظة نشاط الشركة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (3): هيكل محفظة نشاط الشركة – وكالة برج بوعريريج– لسنة 2023

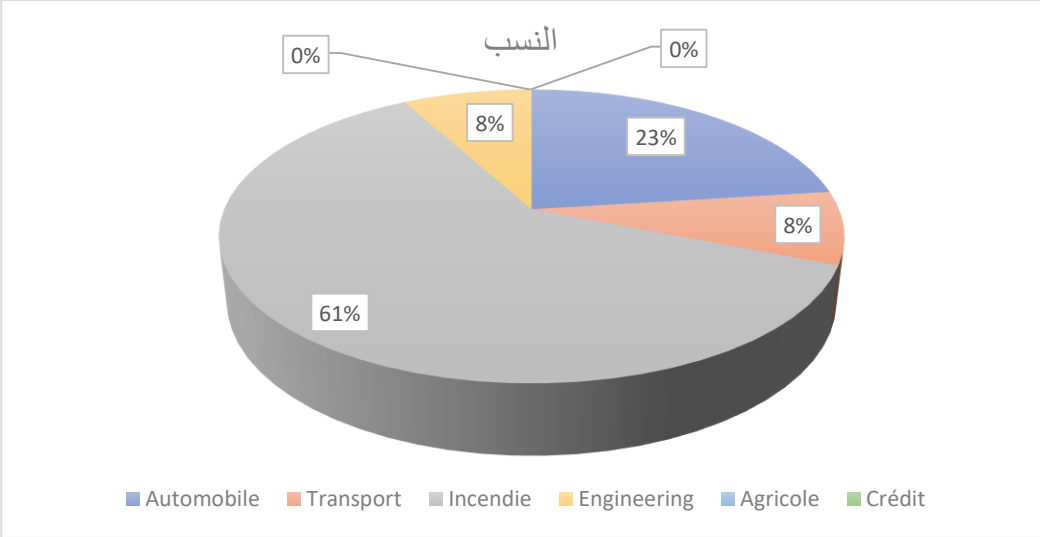

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جدول محفظة نشاط الشركة لسنة 2023

المطلب الثالث: تحليل الملاءة المالية للشركة

سنتطرق في هذا المطلب إلى تطور المخصصات الفنية وكذلك هامش الملاءة المالية للشركة خلال الفترة 2020 إلى غاية سنة 2023.

أولاً. المخصصات الفنية للشركة

تتضمن المخصصات الفنية للشركة الجزائرية للتأمينات كل من مخصص الأخطار السارية إضافة إلى مخصصات التعويضات.

1- **مخصص الأخطار السارية:**

سنعرض في الجدول الموالي مخصصات الأخطار السارية لوكالة – برج بوعريريج– لفترة 2020–2023

الجدول رقم (3): مخصص الأخطار السارية للشركة خلال الفترة (2020-2023)

	2020	النسبة	2021	النسبة	2022	النسبة	2023	النسبة
تأمين السيارات	2.878.704	18%	2.782.568	18%	2.966.292	12%	6523268	25%
تأمين الأخطار الصناعية	12.380.035	77%	11.945.919	78%	20.262.279	84%	17324240	66%
تأمين النقل	709.895	5%	685.487	4%	992.249	4%	060 389 2	4%
المجموع	**15.968.634**	**100%**	**15.413.974**	**100%**	**24.220.820**	**100%**	26236568	**100%**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير السنوية الشركة

من خلال الجدول نلاحظ أن مخصص الأخطار السارية لتأمين الأخطار الصناعية يحمل النسبة الأكبر ثم يليه تأمين السيارات ومن ثم تأمين النقل.

أما بالنسبة لمجموع مخصص الأخطار السارية السنوي انخفاضه قليلا من 15.968.634 إلى 15.413.974 خلال السنتين 2020 و2021، ثم ارتفاعه إلى 24.220.820 سنة 2022 وكذلك سنة 2023 حيث بلغت قيمته 26.236.568.

2- **مخصص التعويضات**

يمكن التعرف أكثر على مخصص التعويضات للشركة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): مخصص التعويضات للشركة خلال الفترة (2020-2023)

	2020	النسبة	2021	النسبة	2022	النسبة	2023	النسبة
تأمين السيارات	5.496.666	50%	5.989.611	43%	5.315.213	41%	15360000	92%
تأمين الأخطار الصناعية	4.994.206	45%	7.583.611	55%	7.511.949	57%	921600	6%
تأمين النقل	553.608	5%	286.095	2%	229.406	2%	307200	2%
المجموع	**11.044.480**	**100%**	**13.859.317**	**100%**	**13.056.568**	**100%**	**15360000**	**100%**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة

من خلال الجدول أعلاه يمكننا القول أن مخصص التعويضات للتأمين على الأخطار الصناعية يحتل النسبة الأكبر ثم يليه التأمين على السيارات ومن بعده التأمين على النقل ماعدا سنة 2023 حيث فاق المخصص الخاص بتأمين السيارات المخصص المتعلق بتأمين على الأخطار.

أما بالنسبة لإجمالي مخصص التعويضات السنوي فنلاحظ ارتفاعه من 11.044.480 إلى 13.859.317 لسنتي 2020 و2021 على التوالي، ثم انخفاضه إلى 13.056.568 سنة 2022 وعودة ارتفاعه إلى 15.360.000 سنة 2023.

3- **هامش الملاءة المالية**

سنحاول التطرق إلى هامش الملاءة المالية للشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة الممتدة بين 2020-2023.

الجدول رقم (5): هامش الملاءة المالية للشركة خلال الفترة (2020-2023)

	2020	2021	2022	2023
هامش الملاءة المالية	30.052,841	31.751.096	34.249.810	36.012.665
هامش الملاءة المالية على أساس الأقساط	4.988.487	5.089.296	5.345.319	5.713.171
النسبة	16.60%	16.03%	15.61%	15.86%
هامش الملاءة المالية على أساس الديون التقنية	3.583.548	3.500.530	4.848.800	5.294.384
النسبة	**11.92%**	**11.02%**	**14.16%**	**14.70%**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة

من خلال الجدول السابق نجد أن الشركة الجزائرية للتأمينات

- من جهة تلتزم بالقواعد والتعليمات فيما يخص قدرتها على الوفاء بالتزاماتها فيما يخص نسبة هامش الملاءة المالية إلى الأقساط الصادرة صافية من الرسوم والإلغاءات والتي تمثل (16.60%)،

(16,03%)، (15,61%)، (15,86%) للسنوات 2020،2021،2022،2023 على التوالي فهي أقل من المدى المطلوب 20%.

- أما فيما يخص هامش الملاءة المالية على أساس الديون التقنية فقد كانت للسنوات 2020،2021،2022،2023 على التوالي فتمثل (11,92%)، (11,02%)، (14,16%)، (14,70%) وهي أقل من نسبة 15 %.

المبحث الثالث: حساب مؤشرات نظام الإنذار المبكر

هذا المبحث سنقوم بحساب مجموعة مؤشرات الخاصة بنظام الإنذار المبكر في شركة الجزائرية للتأمينات CAAT – فرع برج بوعريريج–

المطلب الأول: مجموعة الأخطار التأمينية.

تشمل مجموعة الأخطار التأمينية النسب التالية:

أولا– نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة الى الفائض: الهدف من هذه النسبة هو إظهار متانة المركز المالي ونتائج هذه النسبة مبينة من خلال الجدول التالي:

الجدول 6: نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة الى الفائض خلال الفترة (2020–2023)

	2020	2021	2022	2023
إجمالي الأقساط المكتسبة	24750052346,19	25403713434,68	26716417869,74	28486373030,04
الفائض	15286735960,06	15378338541,93	8137019057,65	14568840273,97
نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة	**161,91%**	**165,92%**	**328,33%**	**195,53%**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة

من خلال الجدول يتبين لنا أن مؤشرات الشركة الجزائرية للتأمينات تقع ضمن المدى المقبول لهذه النسبة بمعنى أقل من 300% أو 900% باعتبار أنها شركة بدولة نامية، ولكن بقيم منخفضة إلا في حالة سنة 2022،

حيث كان حجم الأخطار سنة 2020 يساوي 161,91% ثم ارتفع الى إلى 165,92% سنة 2021 ثم في سنة 2022 بلغ نسبة 328,33% بسبب انخفاض الفائض ثم رجع مرة أخرى الى مستواه السابق سنة 2023 195,53%.

يشير وجود انخفاض في نتائج هذه النسبة مقارنة بالمدى المقبول لها إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات لا تحقق فوائض بالمستوى المطلوب مقارنة مع الأقساط التي تحصلها، ويفسر هذا بارتفاع في نسبة التعويضات التي تقوم بتأديتها خلال فترة الدراسة.

ثانيا- نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض: تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على مواجهة التقلبات غير المتوقعة من المخاطر المكونة لمحفظتها التأمينية. وفيما يلي عرض نتائج هذه النسبة خلال سنوات الدراسة

الجدول رقم (7): نسبة صافي الأقساط المكتتبة الى الفائض خلال الفترة (2020-2023)

	2020	2021	2022	2023
صافي الأقساط المكتتبة	11943626234,10	10856426262,28	10315384965,68	9839417458,14
الفائض	15286735960,06	15378338541,93	8137019057,65	14568840273,97
نسبة صافي الأقساط المكتتبة	**78,13%**	**70,60%**	**126,33%**	**67,54%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عدم وقوع الشركة الجزائرية للتأمينات في المدى المقبول لهذا النسبة والذي يتراوح بين 200% إلى 300%، حيث أن النسبة سنة 2020 كانت 78,13% لتنخفض في السنوات القادمة حيث انخفضت إلى 70,60% سنة 2021 ثم ارتفعت نوعا ما لتصل 126,33% في سنة 2022 لتنخفض مرة أخرى في سنة 2023 إلى 2023 إلى 67,54%.

يدل هذا على عدم تناسب القسط مع حجم الخطر بالإضافة إلى ملاحظة أن الشركة الجزائرية للتأمينات غير قادرة على مواجهة التقلبات غير المتوقعة للأخطار المكتتب فيها خلال الفترة المدروسة.

ثالثا- نسبة التغير في الاكتتاب: تشير هذه النسبة للتغير في حجم الأقساط الصافية لسنة مقارنة بالنسبة التي قبلها. الجدول الموالي يوضح هذه النسبة للشركة الجزائرية للتأمينات خلال فترة الدراسة.

جدول رقم 8: نسبة التغير في الاكتتاب خلال الفترة (2020-2023)

	2020	2021	2022	2023
صافي أقساط العام الحالي	11943626234,10	10856426262,28	10315384965,68	9839417458,14
صافي أقساط العام السابق	12334924293,76	11943626234,10	10856426262,28	10315384965,68
نسبة التغير في الاكتتاب	**%-3,17**	**%-9,10**	**%-4,98**	**%-4,61**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الشركة الجزائرية للتأمينات تقع ضمن المدى المقبول لهذه النسبة والتي يتراوح بين (-33%) و(33%) فكانت بالاتجاه السلبي في جميع سنوات الدراسة حيث كانت بنسبة -3,17% في سنة 2020 ثم أصبحت -9,10% في سنة 2021، ليعود إلى نسبة -4,98% سنة 2022 لتصبح في سنة 2023 بنسبة -4,61%.

يفسر هذا أن الشركة الجزائرية للتأمينات لم تكن معرضة لمخاطر الاكتتاب خلال الفترة المدروسة إضافة إلى عدم تعرض مركزها المالي للمخاطر نتيجة التغير في أعمالها التأمينية من عام لآخر إذا بقيت بعيدة عن أية مشاكل مالية وإدارية يمكن أن تلحق بها.

رابعا- نسبة أخطار إعادة التأمين: عدم توفر المعلومات

المطلب الثاني: مجموعة أخطار الاكتتاب

تضم مجموعة أخطار الاكتتاب كلا من نسبة ربحية الاكتتاب، نسبة عائد الاستثمار، نسبة التغير في الفائض.

أولا- نسبة ربحية الاكتتاب: تتكون هذه النسبة من مؤشرات مهمة في إدارة المخاطر في شركات التأمين تتمثل في: معدل الخسارة، معدل المصروفات، معدل الاستثمار.

جدول رقم (9): نسبة ربحية الاكتتاب خلال الفترة (2020 -2023)

	2020	2021	2022	2023
التعويضات ومصروفاتها عن سنتين	35644407	24928097	26980651	28474851
صافي الأقساط المكتتبة عن سنتين	24278550527,86	22800052496,38	21171811227,96	20154802423,83
معدل الخسارة	0,14%	0,10%	0,12%	0,14%
معدل المصروفات	83%	79%	53%	55%
معدل الاستثمار	6,3%	6%	5%	8%
نسبة ربحية الاكتتاب	**76,8%**	**73,1%**	**48,12%**	**47,14%**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على التقارير السنوية للشركة

يمثل هذا الجدول ناتج عمليات التأمين الاجمالية عن سنتين والمدى المقبول لها يكون أقل من 100%، فمن خلال الجدول نجد الشركة تقع ضمن هذا المدى بنسبة 76,8% لسنة 2020 و73,1% لسنة 2021، لتنخفض بنسبة 48,12% و47,14% خلال سنتين 2022 و2023 على الترتيب.

من خلال هذا الجدول يمكننا القول أن الشركة الجزائرية للتأمينات خلال سنتين 2020 و2021 وصلت إلى الحد المقبول مما يدل على وجود أرباح معتبرة توضح التحسن الحاصل في الوضع المالي للشركة بالإضافة إلى وفاء الشركة بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق من خلال هذه الأرباح، أما بالنسبة للانخفاض الحاصل في سنتين 2022 و2023 فهذا يشير إلى أن المحفظة التأمينية تعاني من صعوبات في تحقيق الربح الكافي والوضع المالي للشركة هش مما يؤدي إلى صعوبة في الوفاء بالالتزامات المالية.

ثانيا- نسبة عائد الاستثمار: تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة الجزائرية للتأمينات في استغلال أصولها لخلق القيمة المضافة ونتائج حساب هذه النسبة مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (10): نسبة عائد الاستثمار خلال الفترة 2020-2023

	2020	2021	2022	2023
صافي الدخل من الاستثمار	36694483	38541922	40886166	38365
متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق	1784860,5	2038293,5	2152648,5	1108280,5
نسبة عائد الاستثمار	**2,05%**	**1,8%**	**1,8%**	**3,4%**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على التقارير السنوية للشركة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة عائد الاستثمار لم تصل إلى المدى المقبول ألا وهو 6%، وكانت 2,05% في سنة 2020 ثم انخفضت إلى 1,8% في سنتين 2021 و2022، وبعدها ارتفعت إلى 3,4% سنة 2023 لكن هذا الارتفاع غير ملحوظ مقارنة بالمدى المقبول.

يعود هذا الانخفاض إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات تمتلك محفظة استثمارية عوائدها منخفضة ولا تحقق العوائد المطلوبة وبالتالي يجب على الشركة إعادة توليفة محفظتها الاستثمارية.

ثالثا- **نسبة التغير في الفائض:** عدم توفر المعلومات.

المطلب الثالث: مجموعة المخاطر المالية

تضم مجموعة المخاطر المالية النسب الموالية:

أولا- **نسبة السيولة:** تعطي هذه النسبة مؤشرا عن مدى استجابة الشركة الجزائرية للتأمينات لأي مطالبات مالية، نتائج هذه النسبة نوردها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (11): نسبة السيولة خلال الفترة (2020- 2023)

	2020	2021	2022	2023
الخصوم	78496725445,71	80794183326,40	90873672436,58	92516338751,57
قيمة الأصول السائلة	42913869032,37	43069562328,11	51720044209,72	51829686732,87
نسبة السيولة	**182,92%**	**187,60%**	**175,70%**	**178,50%**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على التقارير السنوية للشركة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة خلال سنوات الدراسة تفوق المدى المقبول لها وهو أقل من 105%، إذ كانت نسبة السيولة 182,92% لسنة 2020 ثم ارتفعت سنة 2021 إلى 187,60% ثم انخفضت سنة 2022 إلى 175,70% لتعود للارتفاع سنة 2023 لتبلغ 178,50%.

من خلال هذه النتائج نجد أن الشركة الجزائرية للتأمينات تعتمد على ديونها في سداد التزاماتها.

ثانيا- **نسبة التحصيل:** تعطي هذه النسبة مؤشرا للحد الذي تعتمد الشركة فيه على سيولة أصل يمكن ألا يتحقق في حالة التصفية وتعد مؤشرا للدلالة على الشركات التي تواجه صعوبات مالية، ونتائج حساب نسبة التحصيل من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (12): نسبة التحصيل خلال الفترة (2020- 2023)

	2020	2021	2022	2023
الأقساط تحت التحصيل وأرصدة الوكلاء	50429454,86-	259064888,37	1118467839,39	222590992,71
الفائض	13329910305,93	15286735960,06	15378338541,93	8137019057,65
نسبة التحصيل	**- %0,38**	**1,69%**	**7,27%**	**2,74%**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على التقارير السنوية للشركة.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التحصيل تقع ضمن المدى المقبول وهو أقل من 40% حيث كانت سالبة بنسبة (-0,38%) لسنة 2020 وارتفعت إلى (1,69%) في سنة 2021 واستمرت في ارتفاع لتبلغ نسبة (7,27%) في سنة 2022 لتعود للانخفاض في سنة 2023 إلى نسبة (2,74%).

تعود النتيجة الموجبة إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات تحقق فائض من خلال السنوات 2021 إلى 2023.

المطلب الرابع: مجموعة مخاطر الاحتياطات

أولا- نسبة تطوير الاحتياطي:

الجدول رقم (13): نسبة تطور الاحتياطي خلال الفترة (2020 -2023)

	2020	2021	2022	2023
التغير في الاحتياطي عن السنة	4647140927	5743370183,15	7178245867,86	3335651295,59
الفائض للعام السابق	13329910305,93	15286735960,06	15378338541,93	8137019057,65
نسبة تطوير الاحتياطي	**34,86%**	**37,57%**	**46,68%**	**40,99%**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على التقارير السنوية للشركة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الشركة الجزائرية للتأمينات تقع ضمن المدى غير المقبول لنسبة تطور الاحتياطي وهي أقل من 25%، حيث كانت في سنة 2020 بنسبة (34,86%) لترتفع في سنة 2021 إلى (37,57%) واستمرت في الارتفاع حتى بلغت نسبة (46,68%) في سنة 2022 ثم نلاحظ انخفاضها إلى (40,99%) سنة 2023.

يعود سبب تجاوز هذه النسبة للمدى المقبول إلى تأثرها بالتعويضات التحميلية خلال فترة الدراسة.

ثانيا- **تغير الاحتياطي عن سنتين الى الفائض**

جدول رقم (14): تغير الاحتياطي عن سنتين الى الفائض خلال الفترة الممتدة من (2020-2023)

	2020	2021	2022	2023
تغير الاحتياطي عن سنتين	1337067198	1096229256,15	1434875684,71	3842594572,27
فائض للعام قبل السابق	13329910305,93	15286735960,06	15378338541,93	8137019057,65
نسبة تغير الاحتياطي عن سنتين	**10,03%**	**7,17%**	**9,33%**	**% 47,22**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للشركة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تغير الاحتياطي عن سنتين في سنة 2020 قدرت ب 10,03% وهذه النسبة تشير إلى زيادة معتدلة في الاحتياطات بشكل جيد، وفي سنة 2021 كان هناك انخفاض طفيف مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 7,17% هذه النسبة لا تزال إيجابية لكن تشير إلى تراجع في سرعة تكوين الاحتياطات ويجب مراقبة الاتجاه للتأكد من استدامته، أما في سنة 2022 كانت عودة لزيادة أكثر إيجابية لتصل إلى 9,33% لتظهر الشركة تحسنا في تكوين الاحتياطات مما يعكس جهودا للتأكد من الاستقرار المالي، وهذا ما تأكد بشكل كبير خلال سنة 2023 فكانت 47,22%. وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلات جدية في تكوين الاحتياطات وعليه السلامة من الوقوع في عدة مشاكل مثل: ضعف الأداء المالي، إدارة غير فعالة....إلخ.

ثالثا- عجز الاحتياطات المقدرة الحالية:

جدول رقم (15): عجز الاحتياطات المقدرة الحالية خلال الفترة (2020 -2023)

	2020	2021	2022	2023
الاحتياطات المطلوبة	23911291764	23331286126,19	32346733432,27	35287621325,21
العجز أو الزيادة	19264150837	17587915943,04	25168487564,41	31951970029,62
الفائض	15286735960,06	15378338541,93	8137019057,65	14568840273,97
عجز الاحتياطات المقدرة	**126,02%**	**114,37%**	**309,31%**	**219,32%**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الوثائق الرسمية للشركة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم هذه النسبة تفوق المدى المقبول لها وهو 25%، حيث كانت في سنة 2020 (126,02%) ثم انخفضت إلى (114,37%) في سنة 2021 لتعود للارتفاع في سنة 2022 إلى (309,31%) ثم تعود للانخفاض مرة أخرى حتى بلغت (219,32%) سنة 2023.

المطلب الخامس: مناقشة النتائج

من خلال حساب مؤشرات نظام الإنذار المبكر في الشركة الجزائرية للتأمينات نلاحظ أن معظم مؤشرات المجموعات الثلاث الأولى وقعت ضمن الحدود المقبولة للمعايير التي تم وضعها من الهيئات الإشرافية على التأمين ماعدا (نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض)، ونسبة السيولة، وبذلك فالشركة يعتبر وضعها مريح في هذه الجوانب، حتى فيما تعلق بالنسب غير المقبولة يمكن التحكم فيها من خلال إجراءات وقائية.

فيما أظهرت النتائج مشكلة جوهرية في مخاطر الاحتياطات، تقريبا خلال كل فترة الدراسة وهذا يعتبر بمثابة إنذار مبكر على وجود مشكلة في وضعية الشركة لم يتم التحكم فيها، وهذا ما ساهم في تفاقمها من سنة الى أخرى.

يمكن تلخيص مجمل نتائج مؤشرات النظام في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): مؤشرات نظام الإنذار المبكر للشركة

المجموعة	المؤشر	قيمة المؤشر				القيمة المعيارية	الوضعية
أخطار المحفظة التأمينية	نسبة إجمالي الأقساط إلى الفائض	161,91%	165,92%	328,33%	195,53%	أقل من300%	
	نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض	78,13%	70,60%	126,33%	67,54%	بين 200% إلى 300%	
	نسبة التغير في الاكتتاب	-3,17%	-9,10%	-4,98%	-4,61%	بين (33-)% إلى (33)%	
أخطار الاكتتاب	نسبة ربحية الاكتتاب	76,8%	73,1%	48,12%	47,14%	أقل من100%	
	نسبة عائد الاستثمار	2,05%	1,8%	1,8%	3,4%	6%	
المخاطر المالية	نسبة السيولة	182,92%	187,60%	175,70%	178,50%	أقل من105%	
	نسبة التحصيل	-0,38%	1,69%	7,27%	2,74%	أقل من 40 %	
مخاطر الاحتياطات	نسبة تطور الاحتياطي	34,86%	37,57%	46,68%	40,99%	أقل من 25 %	
	تغير الاحتياطي عن سنتين إلى الفائض	10,03%	7,17%	9,33%	47,22%	أقل من 25 %	
	عجز الاحتياطات المقدرة الحالية	126,02%	114,37%	309,31%	219,32%	أقل من 25 %	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النتائج السابقة.

تتوافق النتائج المبينة في الجدول السابق مع الوضعية المالية للشركة، التي تحتل مراتب أولى ضمن بيئة نشاطها، وتبقى النتائج غير الجيدة مؤشر على ما يعانيه قطاع التأمين في الجزائر، خاصة خلال فترة الأزمة الصحية العالمية التي أثرت على كل القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع التأمينات.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للشركة الجزائرية للتأمينات وذلك خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023، توصلنا إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات هي شركة تمارس تأمين الممتلكات، تأمين المسؤولية المدنية، تأمين أخطار النقل وكذلك عمليات إعادة التأمين.

من خلال تحليل القوائم المالية للشركة الجزائرية للتأمينات – وكالة برج بوعريريج– تبين أن رقم أعمالها كان ثابت في ثلاث سنوات الأولى ثم ارتفع في السنة الأخيرة، وان تأمين الأخطار الصناعية هو الأكبر حصة في محفظة نشاط الشركة. إضافة إلى كون الشركة تمتلك هامش ملاءة مقبول فيما يخص الأقساط المحصلة بينما نسبة هامش الملاءة إلى الديون التقنية أقل من الحد الذي ينص عليه قانون التأمينات والذي يقدر ب 15%.

إن تحليل الوضع المالي للشركة الجزائرية للتأمينات – وكالة برج بوعريريج– باستخدام مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS، أوضح أنها تتمتع بملاءة مالية مقبولة كون معظم المؤشرات وقعت ضمن المدى المقبول باستثناء عائد الاستثمار والتي توضح أن الشركة تمتلك استثمارات عوائدها أقل من المطلوب أو المتوقع، إضافة إلى السيولة التي تفوق المدى وعدم استغلالها في استثمارات تعود لها بعوائد.

الخـــاتمة

الخاتمة:

على ضوء ما تطرقنا له في دراستنا لموضوع " نظام الإنذار المبكر كأسلوب لإدارة مخاطر الملاءة المالية"، فإننا توصلنا إلى أن شركات التأمين تقوم على الثقة المالية بأن تكون أصولها تكفي لسداد التزاماتها المستقبلية تجاه دائنيها، لذاك أصبح من الضروري لها أن تقوم بتحديد وتقييم المخاطر المالية في التأمين وإدارتها لحماية مصالح عملائها دون أن تتعرض الشركة للإفلاس.

إن أهم المخاطر المالية التي قد تصيب شركات التأمين تكون في عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه المؤمن لهم في الوقت المناسب، وتتدخل بعض العوامل في التأثير عليها منها: سياسة الاكتتاب، مخاطر الاستثمار وهامش الملاءة المالية والذي يقوم بقياس قدرة الشركة على تعويض المؤمن لهم في الوقت المحدد، وعليه فإن إدارة هذه المخاطر المالية يكون بالاعتماد على أساليب فعالة تمكن الشركة من تحليل وضعيتها المالية والتنبؤ بالمخاطر التي قد تواجهها في المستقبل.

من بين أهم أساليب التي تقوم بإدارة مخاطر الملاءة المالية لشركات التأمين هو نظام الإنذار المبكر والذي يعتبر أسلوب وأداة للتنبؤ بخاطر الملاءة المالية إذ يعتمد هذا الأسلوب على عدة مؤشرات تقيس مجموعة من المخاطر تتمثل في مخاطر الاكتتاب، مخاطر الربحية، مخاطر مالية ومخاطر الاحتياطات، إذ يجب أن تكون هذه النسب ضمن الحدود المقبولة لها وإذا لم تكن ضمنها تعتبر بمثابة إنذار مبكر عن حدوث خطر يمس القدرة المالية للشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية، لذاك يجب على شركات التأمين الإلمام بها من أجل إدارتها في الوقت المناسب.

أولا. اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى:" تطبق شركات التأمين في الجزائر القوانين والتعليمات التي وضعت للتقليل من المخاطر المالية " هذه الفرضية صحيحة كون الشركة الجزائرية للتأمينات تخضع لقانون التأمينات الذي يلزمها بالاحتفاظ بهامش ملاءة مالية يحميها من الإفلاس وكذلك لضمان حقوق المؤمن لهم وتحصيل مستحقاتهم في مواعيدها المحددة.
- الفرضية الثانية:" لا تطبق شركات التأمين الجزائرية نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بمخاطر الملاءة المالية " صحيحة فمن خلال دراستنا وجدنا أنه بالرغم من أهميته البالغة إلا أنها لم تتبنى نظام الإنذار المبكر.

- **الفرضية الثالثة:**" مؤشرات نظام الإنذار المبكر في الشركة الجزائرية للتأمينات تقع ضمن المدى المقبول للمعايير الموضوعة من قبل الهيئة الاشرفية للتأمين " هذه الفرضية مقبولة جزئيا فبعض المؤشرات تقع ضمن المدى المقبول وبعضها الآخر تقع خارج القيم المعيارية.

ثانيا– نتائج الدراسة: من خلال الدراسة التي أجريناها توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- تعبر الملاءة المالية لشركات التأمين عن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه عملائها عند تاريخ استحقاقها.
- تعتمد شركات التأمين على هامش الملاءة المالية لتعزيز قدرتها المالية على الوفاء بالتزاماتها، كونها تعتبر وسيلة مستخدمة من قبل هيئة الرقابة والإشراف على التأمينات لتقييم مركزها المالي وضمان استمراريتها.
- لم تعتمد الشركة الجزائرية للتأمينات نظام الإنذار المبكر كأسلوب للتنبؤ بمخاطر الملاءة المالية، على الرغم من أهميته كونه، وذلك لكونه أداة إنذار مبكر عن حدوث فشل مالي.
- إن زيادة في رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمينات يدل على تحسن مركزها المالي مقارنة بباقي الشركات.
- تحتل إدارة المحفظة الاستثمارية دورا حاسما في تحسين العوائد المالية ومن الضروري للشركة اتخاذ خطوات أو إجراءات لإعادة هيكلة وتقييم استثماراتها لتحقيق عوائد أفضل لضمان استمرار النمو والربحية.
- قدرة الشركة على توسيع نشاطها دون الافراط في المخاطر.
- عدم قدرة الشركة على مواجهة التقلبات المتوقعة في الاخطار المكتتبة فيها.
- وجود صعوبات في المحفظة التأمينية وهشاشة الوضع المالي لشركات التأمين يؤدي إلى عدم قدرتها على تسديد التزاماتها المالية.
- الشركة الجزائرية للتأمينات تعتمد على ديونها لتسديد التزاماتها المالية.

ثالثا. الاقتراحات:

- ينبغي للشركة الجزائرية للتأمينات تبني أسلوب نظام الإنذار المبكر للتنبؤ بالمخاطر المالية التي يمكن أن تواجهها في المستقبل.
- ننصح الشركة الجزائرية للتأمينات بالاهتمام بسياسة الاكتتاب وأخطاره التي تؤثر بدورها على المحفظة التأمينية والأخطار المالية وأخطار الاحتياطيات، والسعي لتقديم خدمات تأمينية بأقل تكلفة.
- ينبغي العمل على تنويع القنوات الاستثمارية لدى شركات التأمين لتحقيق التوازن والتكامل بين الربحية والضمان والسيولة، وعدم الاقتصار على القنوات التي تعطي ربحية فقط.

رابعا- آفاق الدراسة

- ❖ تطبيق نظام الإنذار المبكر في شركات تأمين أخرى للمقارنة في مدى فعاليته.
- ❖ دراسة التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق نظام الإنذار المبكر في شركات التأمين.
- ❖ دراسة وجود أنظمة أخرى غير نظام الإنذار المبكر للكشف عن المخاطر المالية المختلفة في الشركات.

قائمة المراجع

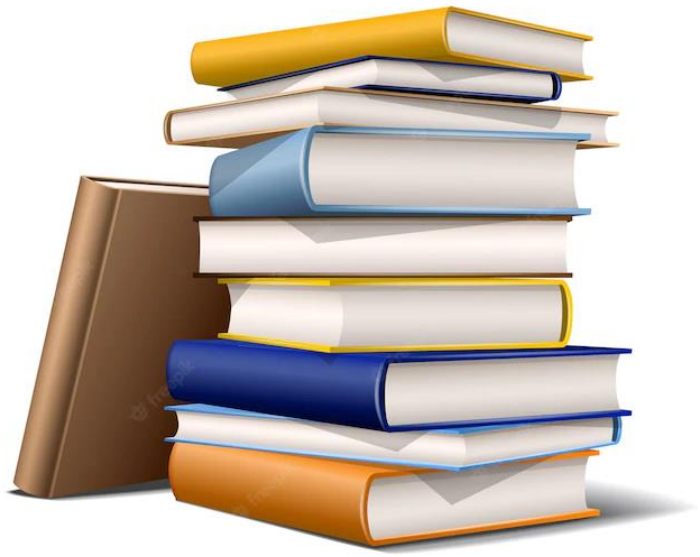

قائمة المراجع:

أولا. الكتب:

1. ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002.

2. شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2012.

3. عيد أحمد أبو بكر، **إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2011.

ثانيا. الرسائل والأطروحات:

1. خليل ناصري، بوخروبة يوسف، **إدارة المخاطر في شركات التأمين (دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين CAAT –برج بوعريريج–)**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج–، الجزائر (2022/2021).

2. طار عبد القدوس، **بناء نموذج لقياس وتقييم الملاءة المالية لشركات التأمين (دراسة قياسية تحليلية للتأمينات العامة في الجزائر للفترة 2010–2015)**، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019.

3. كراش حسام، **نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية – الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية–**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

4. نور الحميدي، **نظام الإنذار المبكر مقترح لتقييم أداء شركات التأمين السورية**، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2013.

5. هدوقة حسيبة، **كفاءة أنظمة الإنذار المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.

ثالثا. المجلات باللغة العربية:

1. سعاد شدري معمر، فضيلة زواوي، خالد حروزي، **دور إدارة المخاطر المالية والإنذار المبكر في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة**، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 02، العدد 02 ،(2020).

2. إبراهيم أحمد عبد النبي، **تأثير نوع ملكية ونوع التأمين على الهامش ربح الاكتتاب في تأمينات الممتلكات**، مجلة البحوث العلمية، العدد 2، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2006.

3. المنصوري، محمد، **أساليب التحليل المالي في شركات التأمين**، بتصريف، مجلة الحارس، العدد 81، 1993.

4. أيمن فريد، منصف بن خديجة، **نظام الإنذار المبكر كأسلوب لإدارة مخاطر الملاءة المالية– دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد1، مارس 2021، 2020/07/06.

5. حسناوي مريم، حساني حسين، **دراسة تحليلية للملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة شلف (الجزائر)، جوان 2018.

6. دليلة هامل، عبد الرحمن العايب، **أثر خصائص هيئة الرقابة الشرعية على ملاءة شركات التأمين التكافلي**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، جانفي 2018.

7. رانيا الزرير، **تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد5، جامعة تشرين، السعودية 2015.

8. زروخي صباح، زيتوني كمال وآخرون، **أهمية دراسة المؤشرات المالية والتقنية لشركات التأمين في الجزائر**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد03، العدد01، 2018.

9. عبد النور موساوي، هدى بن محمد، **تحليل ملاءة مردودية شركات التأمين**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، 2009، جامعة بسكرة، الجزائر

10. قصاص مروة، جبار عبد الرزاق، **دور نظم المعلومات الالكترونية في إدارة مخاطر الصناعة التأمينية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد18، جوان 2017.

11. محمد زاوي، عصام أبو زيد، **تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر، دراسة على شركات التأمين الأردنية في الفترة (2014– 2017)**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 30، 2021/06/01.

12. محمد زاوي، عصام بوزيد، **تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر دراسة على شركات التأمين الأردنية في الفترة (2014–2017)**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد01 ،(2021).

13. مصعب دعاس، عز الدين عطية، **نظام الإنذار المبكر كأداة للتنبؤ بالمخاطر المالية لشركات التأمين (دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT)**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد10، العدد4 (2021)، 2022/02/06.

-

رابعا. الملتقيات والمؤتمرات:

1. عصماني عبد القادر، **الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية**، ملتقى علمي دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، أكتوبر 2009.

خامسا. مواقع إلكترونية:

1. Fazzolari, Diane (2009). Insurance Company Solvency: current monitoring measures and proposals for change, PPI-7 from http://www.thefederation.org/documents/8-Dealing%20with%20Insurers.pdf.

سادسا- المجلات باللغات الأجنبيات:

1. BROCKET.P.L, COOPER.W.W, GOLDEN.L.L, ROUSSEAU.J.J and WANG.Y**. Evaluating Solvency Versus Efficiency Performance and Different Forms of Organization Perfomance and Marketing in US Property Liability Insurance Companies**, European Journal of operation Research, vol,154, No 2, Apr, 2004.

2. Insurance Regulatory Information system (IRIS) Ration Manual, 2017.

3. Kramer, Bert**, A Model For the Evaluation of Non-Life Insurance Companies**, European Journal of Operation Research, Vol 98, No 2, 1997.

4. LUDHARDT, C.M and WIENING, E.A, Insurance Regulatory Information System (IRIS), Property and Liability Insurance Principles, (4th ed), 2005.